


الأبعاد الجيوبوليتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي

حسن عبدالله المنقوري

دراسات معاصرة (٤)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنشئ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وهو أحد أجهزة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وله شخصية اعتبارية مستقلة، يرمي إلى خدمة الحضارة الإسلامية ودعم البحوث والدراسات والنشاطات الثقافية والعلمية المختلفة. ولتحقيق رسالة المركز تصدر هذه السلسلة: «**دراسات معاصرة**» لتكون إضافة علمية جديدة تعالج القضايا العربية والإسلامية والدولية المعاصرة.

توجه الدراسات والبحوث والمراسلات إلى:
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
إدارة البحوث والدراسات
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١)
ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)
بريد إلكتروني: e-Mail: rkfcris @ kff.com

الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي

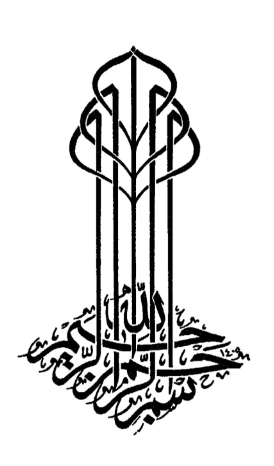
حسن عبدالله المنقوري

دراسات معاصرة (٤)

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
المنقوري، حسن عبدالله
الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي ـ الرياض.
١٤١ ص؛ ١٦×٢٣ سم
ردمك: ٢-٤٥-٧٢٦-٩٩٦٠
١ ـ المياه ٢ـ مصادر المياه ـ العالم العربي أ ـ العنوان
ديوي ٩١٠٢، ٣٣٣ ٢٠/٣٩١٧

رقم الإيداع: ٢٠/٣٩١٧

ردمك: ٢-٤٥-٧٢٦-٩٩٦٠



المحتويـــات

تمهيد

يعد الماء أساساً للكائنات الحية وسراً لخصوبة الأرض وازدهارها وانتعاشها كما قال الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ إِنَّ الَّذِي أَحْيَاهَا لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ إِنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [فصلت: ٣٩].

كذلك ورد ذكر الماء والأنهار والغيث والسحاب في كثير من الآيات القرآنية الكريمة فقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]. وقال سبحانه: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠].

وقال تعالى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ۝٢١ وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ۝٢٢﴾ [الحجر: ٢١، ٢٢]. وقال سبحانه: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ۝٦٨ أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ۝٦٩ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ۝٧٠﴾ [الواقعة: ٦٨ ـ ٧٠]. وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

يفهم من هذه الآيات المختارة وغيرها التي جاء ذكر الماء فيها أن الله سبحانه وتعالى قد بين بها الحكمة من وجود الماء التي جعل الله منه كل شيء حي. كما بينت الآيات أن الماء من نعم الله على العباد ينزلها في زمانها ومكانها بقدر معلوم.. وأنها للبشرية كافة على مختلف أعرافهم وألسنتهم ومعتقداتهم وألوانهم وأماكن وجودهم، وأنها قسمة بينهم يستوون جميعًا في الاستفادة منها، كما أن الآيات قد أوضحت بأن الله قادر على ذهابها وأن الإنسان لا يملك شيئًا في تكوينها أو توزيعها أو الاحتفاظ بها.

إن نظرية العرض والطلب تجد مدلولها في شتى ميادين الحياة المرتبطة بالعمل الإنساني، إلا أن العرض في مجال المياه يقترن بحكمة الله: ﴿والذي نزل من السماء ماء بقدر﴾. فكميات المياه المتوفرة ثابتة من حيث التوزيع الجغرافي عبر الزمان، ولكن الذي يتغير هو زيادة حجم استهلاكها للاستخدامات المختلفة، وتقليصها بفعل عامل التلوث الذي طرأ عليها نتيجة التقدم الصناعي والفلاحي، ومع ذلك فقد تزايد الطلب على الماء وتضاعف حجمه مرتين خلال الثلاثين سنة الأخيرة، نتيجة الطفرة الديموغرافية الهائلة التي عمت أنحاء شتى من المعمورة، ونتيجة التحول الاقتصادي والتكنولوجي الذي نتج عنه تطور في مستوى المعيشة، مما زاد من استهلاك الفرد الواحد.

ومما زاد المسألة تعقيداً إدخال هذه المادة الحيوية حلبة الصراع السياسي بين الدول التي اتبعت شتى الوسائل لحيازة أكبر قدر منها، خاصة وأن المياه تتباين من حيث الكم والنوع وكيفية الاستعمال من مكان لآخر.. وعلى

دول العالم أن تعرف اليوم - أكثر من أي وقت مضى - أن الماء ملك للجميع كما قال الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله: ﴿ونبئهم أن الماء قسمة بينهم﴾.

على نطاق الشرق الأوسط فإن المياه قد أصبحت سلعة إستراتيجية مع نهاية القرن العشرين، وربما تجاوزت أهميتها مع مطلع القرن القادم أهمية النفط، وإن الدراسات العلمية المختصة في هذا الجانب تشير إلى أن مناطق الصراع المائي بمنطقة الشرق الأوسط ستتركز بالدرجة الأولى حول أحواض أنهار النيل والفرات والأردن والليطاني، وقد بدأت أشراط هذا الصراع تظهر داخل مناطق متفرقة من الشرق الأوسط سنأتي على ذكرها ضمن سياق هذا البحث.

إن المياه بمنطقة الشرق الأوسط تعتبر إحدى أكثر المشكلات حساسية وخطورة إن لم تكن الأكثر خطورة على المدى المتوسط والبعيد، خاصة بالنسبة للدول العربية التي سيكون وضعها على درجة كبيرة من الحرج، لأن أكثر من ٦٠٪ من موارد المياه العربية يمر في أراضٍ غير عربية، ومن ثمَّ فليس للدول العربية سيطرة مطلقة على مواردها المائية، مما يجعل الكثير من خطط تنميتها عرضة لتهديدات شتى. من جهة ثانية تزداد حاجة المنطقة من المياه نتيجة الازدياد المطرد في عدد سكان المنطقة، إذ إن معظمها قد تجاوز نسبة الـ ٣٪ ضاربًا بذلك الرقم القياسي في نسبة الزيادة السكانية السنوية، مما يجعل من الضروري اللجوء لزيادة الرقعة الزراعية المروية لتأمين أدنى حد للاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، ممّا يتطلب زيادة في الطلب على مياه الري. ومما يزيد المسألة تعقيدًا أن العوامل الطبيعية

كالجفاف والتصحر والسخونة المتزايدة للمناخ تحول دون زيادة مصادر المياه بمنطقة الشرق الأوسط، بل إن هذه المصادر تتراجع في بعض الأحيان، بسبب تذبذب سقوط الأمطار والتغيرات المناخية.

ثمة عوامل أخرىٰ تزيد من تفاقم مشكلة المياه في هذه المنطقة، أبرزها سوء استخدام الموارد المائية المتوفرة حاليًا، باعتماد أنظمة ري غير سليمة والإفراط في استخدام الأسمدة والمواد الكيمائية بشكل يؤدي إلىٰ تلوث طبقات المياه الجوفية، والمبالغة في ضخ المياه الجوفية، مما نتج عنه حالة من اختلال الضغط بين الآبار الجوفية والبحر، أدىٰ إلىٰ تسلل مياه البحر إلىٰ الطبقة الجوفية وارتفاع ملوحتها[١].

هذه العوامل - سالفة الذكر - تجعل من استخدام الموارد المائية قضية علىٰ درجة كبيرة من الخطورة، ستلعب دوراً أساساً في تحديد سياسات معظم دول المنطقة، ربما فاق الدور الذىٰ يلعبه النفط حاليًا. كما أن السيطرة علىٰ المياه ستكون أحد المؤثرات المهمة في موازين القوىٰ الإقليمية اعتباراً من العام ٢٠٠٠م.

إن الوطن العربي يقع معظمه ضمن النطاقات الجافة وشبه الجافة من العالم، ولاتزيد فيه نسبة الموارد المائية العذبة المتجددة عن ١٪ فقط من جملة المياه المتجددة في العالم، حيث لايزيد نصيب الفرد العربي عن ١٧٤٠ م٣ سنويًا مقارنة بالمعدل العالمي للفرد الذي يصل إلىٰ ١٢٫٩٠٠ م٣ سنويًا. يضاف إلىٰ ذلك الارتفاع المطرد لمعدل النمو السكاني في معظم الأقطار العربية، حيث بلغ إجمالي سكان الوطن العربي ٢٠٥ مليون نسمة عام ١٩٨٥م، وتشير التقديرات إلىٰ أن هذا الرقم سيرتفع في عام ٢٠٠٠م

إلى نحو ٣٠٠ مليون، وإلى ٦٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٣٥م، مما قد يتسبب في عجز مائي يقدر بـ١٢٧ مليار م٣ في عام ٢٠٠٠م وبنحو ١٧٦ مليار م٣ في عام ٢٠٣٥م(٢).

استناداً على الأرقام فإن حجم الموارد المائية المتاحة سنوياً في الوطن العربي يبلغ نحو ٣٣٨ مليار م٣ لم يستثمر منها حتى عام ١٩٩١م سوى ١٧٠ مليار م٣(٣)، مما يعني وجود فائض مائي في ذلك الوقت يقدر بنحو ٢٠٠ مليار م٣، إلا أننا إذا قارنا كمية المياه المتاحة حالياً في الوطن العربي بالاحتياجات المستقبلية لعام ٢٠٠٠م؛ وجدنا عجزاً مائياً يقدر بنحو ١٠٠ مليار م٣ سنوياً، واضعين في الاعتبار كل الإجراءات التي سوف تتخذ لتنمية الموارد المائية(٤).

على الرغم من الاعتماد الغربي المتزايد على بترول الشرق الأوسط فإن كل الدلائل تشير إلى أن المياه ستصبح السائل الرئيس الذي يلقى بظلاله على المنطقة من الناحية الجيوبولتيكية خلال العقود المقبلة من الألفية الثالثة.. وتبدو هذه المعلومة واضحةً في أذهان الكثيرين من الساسة والمخططين بمنطقة الشرق الأوسط، بعد أن صدرت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين العديد من الدراسات والتوقعات عن مشكلة الماء بوصفه أهم الثروات الطبيعية، وتوقعت تقارير نشرتها مراكز الدراسات الإستراتيجية والدولية احتمالات المواجهة بين عدد من دول المنطقة حول مصادر المياه التي تشترك هذه الدول في الاستفادة منها. لذلك فقد أصبح هناك إدراك متزايد من جانب قادة دول الشرق الأوسط لخطورة الاعتماد على دول أخرى للحصول على مصادر إستراتيجية، ليس فقط

في مجال التسليح بشتى أشكاله وأنواعه وإنما في مجال السلع الإنتاجية والاستهلاكية أيضاً، كما بات واضحًا لدى هذه الدول مايعنيه مفهوم مصطلح الأمن في معناه الواسع، إذ لم يعد قاصراً على الجوانب العسكرية، وإنما شمل شتى مناحي الحياة، بما في ذلك الأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الثقافي وغيرها. وبدا واضحًا أن تحقيق التنمية لأي بلد داخل الشرق الأوسط له علاقة طردية بتحقيق الأمن المائي، إذ إن الماء يعتبر حجر الزاوية والمحرك الفعلي لأي خطة تنمية طموحه، كما بدا واضحًا لبعض حكومات الدول مدى الصعوبات التي تقف في وجه بعض خطط التنمية بسبب نقص مصادر المياه النقية. لهذا فقد اهتم كثير من الباحثين المختصين بمشكلة مياه الشرق الأوسط وتحدثوا عنها من عدة جوانب: (الطبيعية، والتاريخية، والقانونية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية)، ونود بهذه الدراسة أن ندلي دلونا لمعالجة هذه المشكلة من وجهة النظر الجيوبولتيكية المحضة؛ لقناعتنا أن التطرق لهذه المشكلة من هذه الزاوية سيساعد كثيراً على فهم أبعادها الجيوبولتيكية التي أدت إلى تفاقمها وإخراجها من إطارها الطبيعي والتاريخي والاقتصادي والقانوني .. وسنقتصر في هذه الدراسة على ثلاث مناطق رئيسة داخل الوطن العربي (حوض نهر النيل، حوض دجلة والفرات، وحوض نهر الأردن وأنهار بلاد الشام)، كأكثر مناطق الشرق الأوسط صراعًا حول المياه.

* * *

الفصل الأول
الجانب النظري

أولاً : مفهوم الجيوبولتيكا

لكي نفهم البعد الجيوبولتيكي لقضايا المياه يجدر بنا أن نلقي بعض الضوء - بصورة موجزة - على مفهوم الجيوبولتيكا وبعض نظرياتها التي وجدت تطبيقًا لها من خلال إدارة كثير من الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية ، منذ ظهور الفكر الجيوبولتيكي في أخريات القرن التاسع عشر وحتى اليوم .

الجيوبولتيكا : علم سياسي يرتكز على الظواهر الجغرافية ويعمل لخدمة سياسة معينة يتبناها صانعو السياسة والقرارات القومية في الدولة ، وهي تصور في أذهان قادة الدول ومفكريها لما يجب أن تكون عليه دولتهم مستقبلاً . ولقد ظهر هذا العلم في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وإن كانت جذوره قديمة وضاربة في التاريخ .

إن جوهر الجيوبولتيكا هو : تحليل العلاقات السياسية الدولية على ضوء المعطيات الجغرافية ، ولهذا فإن الآراء الجيوبولتيكية يجب أن تختلف مع اختلاف الأوضاع الجغرافية التي تتغير بتغير تكنولوجية الإنسان ، ولهذا قال ألفرد ماكندر - أحد علماء الجيوبولتيك وصاحب نظرية قلب العالم الشهيرة - : «لكل قرن جيوبولتيكيته» ، فإذا كانت جيوبولتيكية القرن السابق

قد ارتكزت على نمط العلاقة بين الكتل القارية التي تبلورت إلى نمط العلاقة بين الإمبراطوريات، وإذا كانت جيوبولتيكية القرن الحالي قد ارتكزت على نمط العلاقة بين الوحدات السياسية المختلفة (الدول)؛ فإن جيوبولتيكية القرن القادم سوف ترتكز على نمط توزيع الكتل السكانية والتكتلات الاقتصادية.

الواقع أن كل المعاني التي استخدمت فيها كلمة الجيوبولتيكا تعود إلى استعمال الجيوبولتيكا بوصفه علماً في خدمة الحكومات أو الدول، فهي تستعمل بمعنى مركز قوة الدولة، أو بمعنى مرادف للجغرافيا السياسية التطبيقية، أو بمعنى السياسة الوطنية المتأثرة بالوسط الطبيعي، أي بمعنى السياسة القائمة على الدراسة الجغرافية للدولة، حيث التأكد على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية، وهذا هو المفهوم الواسع للجيوبولتيكا الذي ترتكز عليه هذه الدراسة لتوضيح البعد الجيوبولتيكي لقضايا مياه الشرق الأوسط[٥].

يتكون مفهوم الجيوبولتيكا من عدة عناصر أهمها: الاكتفاء الذاتي، المجال الحيوي، الفكرة الإقليمية والحدود السياسية، ولكل واحد من هذه العناصر ارتباط مباشر بموضوع دراستنا، إذ إن موضوع المياه له علاقة وطيدة بمساعي الدول لتحقيق الاكتفاء الذاتي (الأمن المائي، والأمن الغذائي)، كذلك فإن الماء يعد أحد أهم مكونات المجال الحيوي للدول، وأحد مكونات الفكرة القومية لدى مختلف الشعوب، ولها علاقة وثيقة بنوعية الحدود السياسية القائمة، وسنتطرق إلى كل هذه العلائق في معالجتنا لموضوع البعد الجيوبولتيكي للمياه في هذا الفصل.

لقد تبلورت من الأفكار الجيوبولتيكية العديد من النظريات التي وجدت تطبيقًا لها خلال القرن العشرين، نتطرق إليها فيما يلي بكثير من الإيجاز لما لها من علاقة بموضوع دراستنا الحالية.

١ـ نظرية المجال الحيوي

تعد نظرية المجال الحيوي من أكثر النظريات التي وجدت تطبيقًا واسعًا ولها ارتباط مباشر بموضوع المياه. وصاحب هذه النظرية هو العالم الألماني فرديك راتزل الذي وضع القوانين السبعة التي تحكم حركة الدولة في مجالها الأرضي الذي تسعىٰ لتحقيقه، وطورها فيما بعد العالم السويدي رودولف كيللن. وتتلخص آراء راتزل في أن الدولة كائن حي تنمو وتكبر كلما انتشرت ثقافتها ونمت مظاهر النشاط والتقدم بين سكانها، وأنها تحتاج ـ لكي تحقق هذا النمو ـ إلىٰ مجال حيوي تتوسع فيه وتجد بداخله ماينقصها من احتياجات مادية وبشرية، وقد يضطرها هذا التوسع إلىٰ أن تقوم بعمليات ضم لأراضٍ تجاورها حسب خطة مدروسة ومنطقية، سواء بالطرق السلمية (التعاون والتكامل المشترك) أو باستخدام القوة (الاحتلال).

أما كيللن فقد سار علىٰ نهج راتزل وكان أول من استخدم لفظ الجيوبولتيكا وحاول وضعها في مادة جديدة، لها نظرياتها وقواعدها. وقد بالغ كيللن في تشبيهه الدولة بالكائن الحي، وقال: إن الأرض التي تشغلها الدولة إنما تمثل الجسم، وإن العاصمة والمراكز الإدارية تمثل القلب والرئتين، وإن الأنهار والطرق والسكك الحديدية تمثل الأوردة والشرايين، وإن مناطق الزراعة والتعدين والموارد الأولية إنما تمثل الأطراف.

لقد نبعت أفكار راتزل وكيللن وغيرهما من الجيوبولتيكيين من الحالة التي كانت عليها ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وحاجتها إلى المزيد من الموارد لكي تنمو وتكبر وتقوى على مواجهة الدول الكبرى. ووضع كيللن تصوراً وهو أن ألمانيا بإمكانها أن تنمو وتكبر بحيث تضم إليها كل أقاليم أوروبا وتتكون منها جميعًا دولة كبرى واحدة تحت سيادة ألمانيا. وكانت أفكار راتزل وكيللن الخاصة بالمجال الحيوي للدول هي الأساس الذي بنت عليه ألمانيا النازية سياستها التوسعية في عهد هتلر وتبعتها في ذلك كل من اليابان وإيطاليا في تلك الحقبة.

٢ ـ نظرية المجال الموحد

صاحب هذه النظرية هو العالم الجغرافي جونز، ويمكن أن تعرف هذه النظرية بنظرية: (الحلقات أو المراحل)، بمعنى أنّ تكَوُّن الدولة يتم حسب هذه النظرية نتيجة سلسلة من مراحل مترابطة، تبدأ بفكرة في ذهن أو أذهان بعض الساسة والمفكرين، ثم تتطور الفكرة إلى قرار سياسي تتمخض عنه حركةٌ أو تنظيمٌ أو منظمةٌ أو جماعةٌ تقوم بالتأثير ـ عبر نشاطات مختلفة ـ على توجهات مجموعات من السكان داخل منطقة معينة أو مجال يسمح لظهور دولة بشكلها المادي والمعنوي. وتجد هذه النظرية تطبيقًا لها في المناطق السياسية التي لم يكن لها مجال مادي موحد، ولكن بمرور الزمن ونشاطات الجماعات الفكرية وبتفاعل الفكرة والقرار السياسي؛ تبرز إلى الوجود المنطقة السياسية التي تسعى لإثبات ذاتها وانتزاع الاعتراف بها من قبل المناطق السياسية الأخرى، ومن ثم تبدأ في ممارسة دورها كوحدة سياسية كاملة السيادة[٦].

لقد وجدت هذه النظرية تطبيقًا لها في العديد من الحالات، نذكر منها ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ حالة كل من: ليبيريا وإسرائيل وبنغلاديش، فجميعها قد قام على أساس الفكرة القومية التي تبلورت عبر حلقات النظرية المختلفة لتصل إلى تكوين المنطقة السياسية. فبالنسبة لليبيريا كانت فكرتها توطين الزنوج المحررين، وبالنسبة لبنغلاديش فإن فكرتها كانت تتركز حول الإحساس بالظلم والرغبة في الانفصال عن الجزء الآخر الذي كانت مرتبطة به (باكستان الغربية)، أما إسرائيل فقد كانت الفكرة تكوين وطن قومي يجمع يهود الشتات داخل منطقة سياسية واحدة، من خلال انطلاق الفكرة القومية بتوطين اليهود الموزعين على مختلف دول العالم على أنها الحلقة الأولى في النظرية، وتتمثل الحلقة الثانية في القرار السياسي الذي اتخذه الأفراد والجماعات اليهودية في مختلف دول العالم للاستيلاء على أرض فلسطين من واقع اعتقادهم بفكرة الوطن القومي والعمل على تحقيقه. كما أن مجهودات الحركة الصهيونية في تجميع تأييد القوى العالمية لفكرة إنشاء وطن قومي لليهود قد تمخضت عن صدور وعد بلفور عام ١٩١٧م بإنشاء هذا الوطن الذي أصبح واقعًا ملموسًا في عام ١٩٤٨م. ومنذ ذلك التاريخ سعى الكيان الصهيوني للحصول على المنطقة السياسية (الدولة الاسرائيلية) التي تستطيع أن تستوعب كل يهود العالم عبر سلسلة من القرارات التي ترمي إلى توسيع رقعة هذا الكيان ليشمل الأراضي التي ارتبطت بشكل أو بآخر بجماعات اليهود القديمة بالمنطقة في بلاد الشام أو مصر أو بلاد الرافدين أو شبه الجزيرة العربية.

من هنا يتضح التطبيق المزدوج لنظريتي المجال الموحد والمجال الحيوي

بواسطة الكيـان الصـهيـوني، مما نتج عنه الوضع الجيـوبولتيكي الحـالي بالمنطقة، ذلك الوضع الذي سنتطرق له بشيء من التفصيل والتحليل في سياق الفصول التالية.

كما أن نظرية المجال الموحد تبدأ بالفكرة القومية وتنتهي عبر حلقاتها إلى المنطقة السياسية، كما هو الحال في الأمثلة الثلاثة السالفة الذكر، فإنها يمكن أن تبدأ أيضًا بالحلقة النهائية وهي وجود الوطن السياسي للوصول للفكرة القومية عبر القرار السياسي، كما حدث بالنسبة لتكوين الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن مجموعة المهاجرين الأوروبيين قد استوطنوا في مناطق بأمريكا الشمالية واتخذوا قراراً بالتآزر والتكاتف والتعاون للبقاء فيها، ومن ثم بدأت تتبلور فكرة الولايات المتحدة الأمريكية منطقة سياسية ذات سيادة. لهذا فإن نظرية المجال الموحد تقدم إطاراً يفيد في تحليل إنشاء الأقاليم السياسية ومفيدة في العديد من المسائل في الجغرافيا السياسية(٧).

ثانياً: الجيوبولتيكا والمياه

بما أن المياه ظاهرة جغرافية تشغل حيزاً مكانيًا وتتباين من حيث كمها ونوعها من مكان لآخر، وبما أن هذه الظاهرة مرتبطة ارتباطًا عضويًا بصيرورة واستمرارية الكون بكل ما فيه قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾؛ فإن الحصول عليها وكيفية استخدامها والاستفادة منها تستدعي تداخل وتقاطع وتكامل شتى مجالات المعرفة. وأكثر مايربط موضوع المياه بالجيوبولتيكا هو استخدامها ورقة ضغط سياسي في بعض الحالات، خاصة عندما يختل الميزان المائي في بلد ما، مما يضطره للجوء إلى الحصول عليه وبشتى الطرق، أو عندما تلجأ دولة ما لادعاء ملكيتها

لمصادر المياه وحجبها عن الدول الأخرىٰ بحجة الحقوق الطبيعية أو التاريخية أو غيرها. من هنا يأتي البعد الجيوبولتيكي لموضوع المياه بجانب الأبعاد الأخرىٰ.

علىٰ الرغم من كثرة المياه وتنوعها علىٰ المستوىٰ العالمي الا أن كفايتها وفعاليتها للاستخدامات البشرية تظل محل تباين آراء الكثيرين من الباحثين والمهتمين بموضوع المياه العذبة في العالم. وبينما يرىٰ بعضهم أن كميات المياه المتوفرة قاصرة مع الطلب عليها في الاستخدامات المختلفة نتيجة الطفره الديموغرافية والتحول الاقتصادي في بعض دول العالم؛ يعتقد البعض الآخر أن حجم الموارد المائية المتجددة سنويًا علىٰ المستوىٰ العالمي بصفة عامة تكفي لأكثر من ثلاثة أضعاف سكان العالم الحاليين، شريطة أن يتحقق تعاون شامل بين الدول[٨]. وفي كلتا الحالتين يتطلب الأمر بعدًا سياسيًا لتغطية العجز الموجود.

بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فإن نتائج دراسات واقع المياه المتاحة والمياه القابلة للاستثمار - مرورًا بالموارد المائية المستثمرة فعلاً وانتهاءً بالاحتياجات المطلوبه حاليًا ومستقبلاً - تبين أن الوضع المائي في المنطقة وضع معقد وشائك، خاصة وأنها تقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة، فضلاً عن ارتفاع الطلب علىٰ الماء بشكل متسارع في الفترة الأخيرة، بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني وتسارع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك نتيجة الهدر القائم في استعمال المياه أو انعدام تطبيق معايير علمية دقيقة لاستخدامات المياه، بالإضافة إلىٰ عوامل أخرىٰ عديدة[٩].

مما تقدم يتضح عدم الرؤية الموحدة لموضوع المياه بصفة عامة، وفي

منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، ويمكن القول: إنه من الصعب قياس قضية مياه الشرق الأوسط بميزان واحد، نتيجة تداخلات عوامل عديدة بعضها فنية، متمثلة في صعوبة حصر الموارد المائية «السطحية والجوفية والمحلاة» الموجودة داخل المنطقة، واضعين في الاعتبار ماتتعرض له المياه أثناء دورة جريانها من عوامل التبخر والنتح والتسرب وعدم ترشيد الاستهلاك للأغراض المختلفة. أما العوامل السياسية فتتمثل في منهجية الباحثين في تعرضهم لظاهرة المياه واعتمادهم على أرقام تفتقر إلى الشمولية والدقة، وتوظيفها لخدمة أغراضهم الذاتية أو أغراض الجهات الموجهة لهم، مما أفرز نتائج غير واقعية وظفت لأغراض سياسية وإستراتيجية.

يعد الاختلال في التوازن بين الموارد المائية المتاحة والطلب المتزايد عليها من أكثر المشكلات خطورة في الشرق الأوسط، خاصة عندما تظهر هذه الموازنة بوادر عجز مائي في هذه الدولة أو تلك. وبالنظر إلى نتائج بعض الموازنات التي أجريت لهذا الغرض داخل منطقة الشرق الأوسط عمومًا، وجد أن مشكلة العجز المائي بالنسبة لمعظم دول المنطقة ستزداد حدة في عام ٢٠٠٠م. حيث من المتوقع أن تعاني الدول العربية مثلاً من عجز مائي قدره نحو ٤٤٪ من احتياجاتها الحالية(١٠). كما يتوقع أن يصل العجز المائي العربي بحلول عام ٢٠٣٠م إلى نحو ٢٨٢ مليار م٣(١١).

ولكي نفهم حقيقة الوضع المائي في هذه المنطقة علينا أن نميز بين مشكلة النقص الناتج عن عدم القدرة لتنمية الموارد المائية المتاحة والعجز المائي الناتج عن زيادة الطلب على المتوافر من المياه. وعلى هذا فإننا نجد أن بعض الدول

تعاني من مشكلة نقص في الموارد المائية بسبب عدم قدرتها على تنمية مواردها المائية بالطريقة المثلى، مما نتج عنه عجز مائي مصطنع، أدى إلى تدني نصيب الفرد من الموارد المائية المتاحة إلى ٣٥٠٠ م٣ في السنة، في حين نجد أن البعض الآخر من الدول داخل نفس المنطقة قد استطاعت أن توظف قدرتها على سد العجز بواسطة تنمية القدرات المائية لديها أو لجوئها إلى سده من مصادر غير تقليدية. ومع هذا فإن هذه المحصلة لاتمنعنا من القول بأن المسألة المائية في الشرق الأوسط بصفة عامة، وفي الدول العربية بصفة خاصة، قد أصبحت مصيرية لأسباب عدة، بعضها غير قابل للتجاوز كالأسباب الطبيعية التي يصعب التحكم فيها، وبعضها اقتصادية وسياسية واجتماعية. وكل هذه الأسباب تستوجب حلولاً لها حسب قدرات كل دولة.

وبما أن لكل منطقة في الشرق الأوسط صراعها المائي، وبما أن لكل منها بعداً جيوبولتيكياً يختلف عن الأخرى؛ سنحاول في الفصول القادمة أن نناقش كل منطقة صراع مائي على حِدَة، تفادياً للتعميم المجافي للواقع المعاش، ورغبةً في تشخيص الوضع الجيوبولتيكي لكل منطقة، مما قد يساعد في إيجاد الحلول لها.

* * *

الفصل الثاني
البعد الجيوبولتيكي للصراع المائي حول حوض النيل

أولاً: الميزان المائي والاحتياجات المائية لدول حوض النيل

على الرغم من أن الحجم السنوي المتوسط للأمطار الساقطة على حوض النيل «من منابعه وحتى مصبه» تبلغ نحو ٩٠٠ مليار م٣، وعلى الرغم من أن السريان السطحي يمثل نحو ١٣٧ مليار م٣ من هذه الكمية؛ إلا أن إيرادات النيل - طبقًا لآخر التقديرات - لا تتجاوز ٨٤ مليار م٣ سنويًا فقط.

كذلك يمكن القول بأنه على الرغم من أن الاحتياجات المثلى لسكان حوض النيل (٢٠٠ مليون نسمة) تقدر بنحو ١٧٠ مليار م٣ سنويًا، فإن هذا العجز المصطنع يمكن تغطيته بالقيام ببعض الإجراءات وعلى رأسها الاستفادة القصوى من مياه الأمطار في مجال الزراعة، أي عدم التركيز فقط على الزراعة المروية من المجاري المائية أو الآبار، وكذلك استحداث طرق ري تساعد على ترشيد مياه الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، ومكافحة تلوث المياه وترشيد الاستهلاك المنزلي والصناعي للمياه، وفوق كل ذلك إيجاد إطار لتعاون شامل على صورة مقبولة من جميع الأطراف، تأخذ في الاعتبار الحقوق التاريخية والطبيعية لكل دولة من دول الحوض[١٢]. غير أن هذه الصورة لا يمكننا تعميمها نسبة لوجود تباينات كثيرة بين دول الحوض (المساحة، الموقع، المكونات الطبيعية،

الديموغرافية، النشاطات الاقتصادية، التحول الاقتصادي والاجتماعي، نظام الحكم، الحقوق التاريخية وغيرها). فإذا أخذنا جمهورية مصر العربية مثالاً، لأنها الدولة الأكثر اعتماداً على النيل، لقلة الأمطار بها وعدم تجدد المياه الجوفية؛ نجد أن مياه النيل تمثل ٩٧٪ من مواردها المائية. فإذا علمنا أن عدد سكانها قد بلغ ٦٠ مليون نسمة، حسب تقديرات عام ١٩٩٦م، وأن الأرض المزروعة بها تبلغ نحو ٦ر٣ مليون فدان، بكثافة محصولية بلغت ٢٠٠٪، إذا علمنا كل ذلك فإن حصتها البالغة ٥ر٥٥ مليار م٣ سنويًا، حسب اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م، لاتفي باحتياجاتها الحقيقية الحالية، مما يضطر مصر إلى اللجوء إلى إجراءات أخرى لسد العجز المائي بإعادة استخدام المياه مرة ثانية، على الرغم من تأثيراتها الجانبية على الإنسان ومعدلات الإنتاج. فإن مصر ستكون بحاجة إلى نحو ٧٧ مليار م٣، أي بعجز يقدر بنحو ٢٢ مليار م٣ هذا العام (٢٠٠٠م)، وعندئذ لاتجدي إجراءات إعادة استخدام المياه أو تخفيض معدلات الاستهلاك لسد هذا العجز في ظل الظروف البيئية المتردية وموجات الجفاف التي تمر بها المنطقة منذ أواخر السبعينات[١٣].

على الرغم مما تعانيه مصر من موقعها الجغرافي مقارنة بدول حوض النيل الأخرى، فقد استطاعت في حقب تاريخية مختلفة أن توازن بين مواردها المائية المتاحة وبين احتياجاتها الفعلية، وذلك بتوظيف قدراتها المادية والبشرية والسياسية للاستفادة القصوى مما هو متاح لديها، وقامت بالعديد من الإجراءات والمشروعات المائية على رأسها وأهمها مشروع السد العالي الذي أنقذ مصر من كارثة مجاعة محققة إبان فترة الجفاف التي

عمت المنطقة في الفترة بين ١٩٧٨م - ١٩٨٥م، إذ استطاعت مصر من سحب نحو ٥٠ مليار م٣ من مخزون السد العالي مكنها من تعويض النقص الهائل في مياه النيل، وتفاديها كارثة كان من الممكن أن تنعكس سلبًا على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية.

بالمقارنة فإن السودان الذي تبلغ مساحة رقعته الزراعية أضعاف الرقعة الزراعية لمصر؛ فإن احتياجاته المائية الحالية تقدر بنحو ١٧ مليار م٣، والسبب في هذه المفارقة بينه وبين مصر يكمن في عدم وجود إحصاءات دقيقة للمساحات المزروعة أو لكمية المياه المستخدمة للأغراض المختلفة، وكذلك افتقاد السودان للعديد من العناصر الحاسمة واللازمة لتنفيذ سياسة مائية[١٤].

إن حصة السودان الحالية التي حددتها اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م، لاتتماشى مطلقًا مع احتياجاته الفعلية لمياه الري، خاصة بعد التوسع الهائل الذي طرأ على رقعته الزراعية في الربع الأخير من القرن العشرين. وإذا نفذ السودان خطته الوطنية التي تدعو إلى استصلاح نحو ٢٫٥ مليون هكتار إضافية من الأراضي الزراعية؛ فإنه سيتطلب نحو ١٥ مليار م٣ إضافية من الماء سنويًا. وحتى إذا افترضنا أن السودان قادر على الحصول على الاعتمادات المالية اللازمة (من حصته المتوقعة من تصدير البترول) لبناء كل المشروعات المقترحة بأعالي النيل، فإن ذلك لن يضيف أكثر من ٧ مليارات م٣ من الماء سنويًا، فضلاً عن أن هذه المشروعات تتطلب إبرام اتفاقيات مع دول نيلية أخرى.

أما إثيوبيا، فعلى الرغم من أنها تعد بحق نافورة مياه إفريقيا، حيث ينبع

داخل أراضيها أحد عشر نهراً تتدفق عبر حدودها إلى كل من السودان والصومال، ويبلغ حجم مياهها ١٠٠ مليار م٣ سنوياً (تبلغ تصرفات النيل وحده نحو ٥٠ مليار م٣)، إلا أن استفادتها من المياه متواضعة للغاية مقارنة بدول المجاري والمصب. ولعل السبب في ذلك يكمن في ارتفاعها الشاهق، مما يصعب معه التحكم في مجاري الانهار، كما يكمن في طبيعة سطحها وتربتها ومحدودية قدرتها المادية والتقنية وتخلفها الاقتصادي والاجتماعي، وفوق كل ذلك، عدم الاستقرار السياسي، ومشكلات الحدود السياسية مع جيرانها، خاصة مع إريتريا والصومال. هذه الأسباب وغيرها أعاقت كل خططها ومجهوداتها لتنمية أراضيها الزراعية، والاستفادة من الموارد المائية داخل حدودها. غير أن الوقت قد حان لإعطاء اهتمامات متزايدة لتذليل هذه الصعاب لمقابلة التزايد السكاني المستمر والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تمر بها حالياً. وقد بدأت فعلاً في تفعيل خططها الرامية إلى تنمية الأراضي الزراعية الواقعة على طول ٢٢٠٠ كيل من الحدود مع السودان، التي سبق أن قام بدراستها المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي الزراعية في الفترة مابين ١٩٥٨م و١٩٦٤م. وبتنفيذ هذه المشروعات ستتأثر حصة مصر بمقدار ٩٪ من الحصة الحالية.

وبالنسبة لدول البحيرات الاستوائية (كينيا، أوغندا، زائير، تنزانيا، رواندا وبورندي) فإن مواردها المائية السطحية تفيض عن حاجتها الراهنة، وذلك بسبب كثرتها ومحدودية مشروعاتها الزراعية المروية، بالإضافة إلى غزارة كميات الأمطار السنوية الساقطة على اراضيها. ولايبدو في الأفق

مايشير إلى احتياجات مائية تفوق مالديها من موارد متاحة. ومع ذلك فإن هذا الواقع لايمنع التنبؤ بقيام هذه الدول بأعمال مائية في أعالي الأنهار التي تنبع منها لسبب أو لاخر، يمكن أن تؤثر على حصص دول المجاري والمصب وعلى رأسها مصر والسودان. وتحسبًا لذلك فقد لجأ كل من السودان ومصر لإبرام اتفاقيات تعاون مشترك للاستفادة القصوى من المياه المنحدرة من الهضبة الكينية قبل أن تضيع داخل منطقة السدود بجنوب السودان. وبرزت الحاجة إلى مشروعات التخزين المستمر طويلة المدى في منطقة البحيرات بهدف توجيه نحو ٤ إلى ٥ مليار م٣ من المياه سنويًا إلى بحر الغزال، غير أن ذلك تطلب اتفاق دول البحيرات كما تطلب شق قناة تقف أمام تنفيذها عقبات سياسية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية عديدة.

ثانيًا: عوامل الصراع المائي بين دول الحوض

تختلف أهمية نهر النيل بوصفه مصدراً للري بين دولة وأخرى من دول الحوض، إذ يزداد الاعتماد على مياه النيل كلما اتجهنا شمالاً نحو المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، حيث الأمطار قليلة بالمقارنة بدول حوض النيل العليا، حيث يصل معدل سقوط الأمطار فيها إلى حوالى ٢٠٠٠ مم سنويًا، مما يعني أن هذه الدول لديها مايكفيها من مياه الأمطار ولا تحتاج لمياه النيل للري إلا في نطاق محدود. . في حين أن ٨٦٪ من مساحة مصر تعد شديدة الجفاف. ومن ثم فإن اهتمامات دول النيل بالنهر واستعمالاته اختلفت باختلاف موقعها الجغرافي من الحوض. كذلك فإن نوعية الاستخدامات المختلفة لمياه النهر تختلف من دولة لأخرى. فبينما نجد أن

الاستخدامات الرئيسة لمياه النهر بالنسبة لمصر تتركز حول الري، نجد أن اهتمام السودان يتجه بصورة مزدوجة نحو الري وتوليد الطاقة الكهربائية المائية، أما أثيوبيا وأوغندا فيتركز اهتمامها بالنيل بوصفه مصدراً رئيساً لتوليد الكهرباء المائية، بينما تهتم به دول البحيرات الاستوائية لاغراض الملاحة النهرية أكثر منه للري[١٩]. كذلك اختلفت الكميات النسبية التي تحتاجها دول حوض النيل من مياهه تبعًا للغرض المستعمل من أجله.

من هذا المنطلق فقد اتسمت العلاقات بين دول حوض النيل بالثبات والاستقرار النسبي على غير ماهو الحال بالنسبة لدول حوض الفرات ودجلة من جهة، ودول أحواض أنهار الأردن وبلاد الشام من جهة أخرى، فبينما تقوم مصر بالحصول على حصصها المائية المقررة لها حسب الاتفاقيات المبرمة مع السودان (١٩٢٩م و١٩٥٩م)، تحصل باقي دول الحوض على حصصها المائية تبعًا للاتفاقات والبروتوكولات الدولية التي تعهدت بها. ومع ذلك فقد تظهر بوادر خلاف من حين لآخر بين هذه الدولة وتلك، لأسباب قد تكون في معظم الأحيان خارج إرادتهم أو تغذيه قوى خارجية لها مصلحة في إحداث نوع من التوتر وعدم الاستقرار بين دول الحوض الواحد. وسنحاول في الفقرات التالية أن نشير بشيء من الإيجاز إلى مواطن هذه الصراعات وكشف مسبباتها تمهيداً لمعالجتنا للبعد الجيوبولتيكي للصراع حول مياه حوض النيل. ولكي نكون أكثر موضوعية سنتطرق إلى هذا الموضوع من خلال محورين :

- النزاعات المصرية - السودانية حول المياه.
- النزاعات المصرية والسودانية مع دول حوض النيل الأخرى.

١ـ النزاعات المصرية ـ السودانية

وصفت العلاقات المصرية ـ السودانية بأنها تاريخية وأزلية بسبب الروابط الجغرافية والتاريخية والدينية والإثنوغرافية والعمق الإستراتيجي والمصالح المشتركة والمصير الواحد. وقد حتمت أوضاعهما الجغرافية أن يكونا القطرين الوحيدين من بين سائر أقطار حوض النيل الأخرىٰ الأكثر حاجة لمياه النيل والأكثر احتكاكًا بسببها. والواقع أن التوترات التي حدثت ـ علىٰ قلتها وعدم خطورتها ـ لم تكن بسبب عجز مائي في مياه النيل كما أسلفنا، وإنما لقصور في استثمار المتاح من المياه بصورة أمثل. ويمكننا تلخيص أسباب النزاعات بين الدولتين في النقاط التالية:

ـ إقدام بريطانيا عام ١٩٢٩م علىٰ إدخال أساليب الري الدائم لري مساحات شاسعة بالسودان لزراعة القطن، مما أثار حفيظة مصر ومخاوفها من تأثيراته المحتملة علىٰ حصتها من مياه النهر.

ـ تشييد خزان جبل الأولياء بواسطة مصر داخل السودان في مقابل تشييد خزان سنار لري مشروع الجزيرة.

ـ التهديد البريطاني لمصر في عام ١٩٢٤م بزيادة المساحات المزروعة قطنًا بالجزيرة ردة فعل لاغتيال السير لي استاك الحاكم العام للسودان.

ـ تمسك مصر بحقوقها الطبيعية والتاريخية ومطالبتها بتحديد نسب مناسبة من المياه لكل من مصر والسودان حسب احتياجاتهم الفعلية، مما تمخض عنه إبرام اتفاقية عام ١٩٢٩م، وكان من أبرز معالمها التي أسهمت في التوترات اللاحقة مايلي:

ـ نصت الاتفاقية علىٰ عدم قيام أعمال ري أو توليد طاقة هيدروكهربائية

على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو غيره.

ـ أعطت الاتفاقية مصر الحق في مراقبة مجرى النهر من المنبع إلى المصب وتوفير كل التسهيلات اللازمة لها لدراسة ورصد الأبحاث المائية لنهر النيل.

ـ فسرت الاتفاقية على أنها انتقام بريطاني من السودان لمقتل السير لي استاك حاكم السودان العام.

ـ انتقادات السودان بعد استقلاله في عام ١٩٥٦م لاتفاقية عام ١٩٢٩م وعدها غير ملزمة بحجة أنها أبرمت للتسوية السياسية مع طرف سواه في غيابه وبغير إرادته. فضلاً عن كونها تعطي مصر حق الفيتو والسيادة الهيدرولوكية المطلقة في حوض النيل وعلى كل مشروعاته المائية.

ـ استناداً على هذا النهج فقد رفض السودان موافقته على قيام مصر ببناء السد العالي؛ مما أدى إلى تأخيره بعض الوقت.

ـ رفضت مصر كردة فعل الاقتراح السوداني ببناء مجموعة من السدود الصغيرة على النيل، مما أعاق التوسع الزراعي بالسودان.

ـ ربط السودان بين مشكلة حلايب عام ١٩٥٨م وبين اتفاقية عام ١٩٢٩م، حين استخدمت ورقة ضغط سياسي من كلا الطرفين، مما أدى إلى أزمة مائية بين البلدين عام ١٩٥٨م[١٦].

ـ التحولات السياسية بالسودان على إثر انقلاب عسكري في عام ١٩٥٨م، وبداية علاقات سودانية مصرية ترمي إلى تسوية جميع المسائل المعلقة بين البلدين وعلى رأسها مشكلة المياه.

ـ اتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان في نوفمبر عام ١٩٥٩م للانتفاع الكامل بمياه النيل ومن أبرز معالمها مايلي :

ـ عدم تعرض الاتفاقية لحق مصر في الرقابة المباشرة لأي أعمال تقام على النيل، وقد نص على ذلك اتفاقية ١٩٢٩م.

ـ عدت اتفاقية ١٩٥٩م نموذجاً جيداً للتعاون والتكامل والتعايش الهيدرولوجي بين القطرين.

ـ موافقة السودان على بناء السد العالي في مصر في مقابل موافقة مصر على بناء خزان الروصيرص وخشم القربة لزيادة الرقعة الزراعية بالسودان.

ـ اعتمدت الاتفاقية المبدأ الجغرافي المتوازن: «من كل حسب قدرته الطبيعية، ولكل بحسب حاجته المشروعة».

ـ إدخال ورقة المياه ضمن التوترات السياسية التي شابت علاقة القطرين منذ بداية عهد حكومة الإنقاذ في السودان في عام ١٩٨٩م.

٢ـ النزاعات مع دول حوض النيل الأخرى

لم تكن مسيرة العلاقات بين دول حوض النيل الأخرى على وتيرة واحدة، بحسب التباين الطبيعي والبشري والسياسي والاقتصادي بينهم. ويمكن القول عمومًا بأن مصالح كل من مصر والسودان تبدو متباينة مع مصالح دول أعالي النيل بصفة عامة، ومع مصالح أثيوبيا بصفة خاصة، بحكم أنها تمدهما بنحو ٨٥٪ من مياه النيل. ويمكن تلخيص مظاهر التوتر في النقاط التالية:

ـ تمسك كل من مصر والسودان بحقوقهما التاريخية في مياه النيل، تلك

الحقوق التي أقرت بموجب اتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩م.

- تتمسك دول أعالي النيل وبخاصة أثيوبيا بحقها الطبيعي في استغلال مياه النيل وفقًا لاحتياجاتها التنموية، وعلى كل من مصرو السودان مواءمة احتياجاتهما مع ما تبقى من استخدامات دول المنبع.

- إعلان أثيوبيا رغبتها للأمم المتحدة في استصلاح ٩١ ألف هكتار في حوض النيل وإقامة ٤٠ مشروعًا للري يقع معظمها على حوض النيل الأزرق والسوباط مستندة على عدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى.

- قامت أثيوبيا في عام ١٩٨٤م بإنشاء سد فينشا، مما أثر على حصة مصر من المياه بنحو نصف مليار م٣ سنويًا.

- قيام أثيوبيا بدراسة مجموعة من المشروعات الأخرى على أنهار السوباط والقاش وستيت، قد يبلغ تأثيرها على مصر والسودان نحو ٧ مليار م٣ سنويًا(١٧).

- ترسيخ فكرة القدرة على تحويل مياه النيل عن مصر منذ زمن الأباطرة في الحبشة مقابل سعي مصر للهيمنة على منابع النيل حسب اعتقاد حكام أثيوبيا.

- توتر العلاقات بين مصر وأثيوبيا من جهة وبين أثيوبيا والسودان من جهة أخرى إبان الحقب السياسية المختلفة، أدخل المياه ورقة ضغط سياسية لدرجة أن مصر أعلنت استعدادها لخوض غمار الحرب من أجل تأمين استراتيجيتها المائية.

- تشكيك الأثيوبيين في اتفاقية مياه النيل ووصفها بأنها تكريس لتبعية

السودان لمصر منذ عهد الخديوي إسماعيل.

ـ رفض الأثيوبيين لمقولة الحقوق المكتسبة أو الحقوق الثابتة التي نصت عليها اتفاقية مياه النيل.

ـ رفضهم للصفقة الثنائية بين مصر والسودان وعدوها غير ملزمة لهم.

ـ رفض حكام أثيوبيا لكل الاتفاقيات الأولى لمياه النيل منذ عام ١٨٩١م وحتى عام ١٩٠٦م، بحجة أنها تمت بين بريطانيا وإيطاليا وأن أثيوبيا لم تكن طرفًا فيها(١٨).

ثالثًا: البعد الجيوبولتيكي للصراع

يشير الميزان المائي لحوض النيل إلى نوع من التوازن بين كميات المياه المتاحة واحتياجات دول الحوض للاستخدامات المختلفة، خاصة إذا وضعنا الحجم السنوي المتوسط للأمطار على حوض النيل ـ (٩٠٠ مليار م٣)، الذي يمثل السريان السطحي منه نحو ١٣٧ مليار م٣ ـ في الاعتبار. وعلى الرغم من أن سكان حوض النيل يقارب مئتي مليون نسمة وتبلغ احتياجاتهم نحو ١٧٠ مليار م٣ سنويًا فإن المزج بين الزراعة المروية والزراعة المطرية يمكن أن يحقق اكتفاءً ذاتيًا لدول الحوض دون أية مشكلات(١٩).

هذا من الناحية العامة، أما من الناحية الخاصة فإن بعض دول حوض النيل ـ ومصر تحديدًا ـ باعتبارها الدولة الأكثر اعتمادًا على مياه النيل (يمثل النيل ٩٧٪ من مواردها المائية)، فإن موضوع المياه فيها أكثر تعقيدًا. وقد أشرنا سابقًا إلى أن حصتها من مياه النيل البالغة ٥ر٥٥ مليار م٣ لا تتوازن مع احتياجات عدد سكانها البالغ ٦٠ مليون نسمة (حسب تعددات

١٩٩٦م) ورقعتها المزروعة البالغة نحو ٣ر٦ مليون فدان بكثافة محصولية قدرها ٢٠٠٪. أما الصورة المستقبلية فتبدو أكثر قتامة عندما يبلغ عدد سكانها نحو ٧٠ مليون نسمه وترتفع احتياجاتها من المياه إلى نحو ٧٧ مليار م٣ بعجز يقدر بنحو ٢٢ مليار م٣.

تبعًا لما ورد سابقاً فإن أهمية المياه بالنسبة لمصر لاتضاهيها أهمية أخرى بحكم أنها تعد أحد أهم عناصر مجالها الحيوي من وجهة النظر الجيوبولتيكية البحته، خاصة وأن تحقيق هذا المجال قد تصدر سياسات مصر الخارجية منذ استقلالها وحتى اليوم، وكان للنيل أثر واضح في حياة البلاد السياسية مثلما له أثره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وحتى عندما كانت مصر تحت الاستعمار البريطاني فإن المستعمر قد حرص على عدم قيام دولة متقدمة في منابع النيل خوفًا من أن تعمل تلك الدولة على حجب مياه النيل عن مصر. وقد أدى هذا الحرص والخوف إلى أن تستولي الحكومة البريطانية على يوغندا بعد أن تبعت تحذير اللورد الفريد ملنز في كتابه الذي نشره عام ١٨٩٢م بعنوان: «انجلترا في مصر» وقد حذر من خطر التدخل في إمداد مصر بالمياه. ومازال هذا التحذير يجد اهتمامًا في أوساط الكتاب والساسة والإستراتيجيين المصريين إلى درجة أن أشار بعضهم إلى الخطر المحتوم الذي سيتهدد مصر في حال قيام أي دولة متحضرة لديها مهارة فنية وقدرة مالية بمشرعات هندسية في أعالي النيل وحجب المياه اللازمة عنها. وذلك باعتبار أن «من يستولي على أعالي النيل يملك زمام مصر». كما قال سكوت منكريف منذ أعوام طويلة. والتهديد في هذه الحالة يكون بإحدى حالتين: إما بحرمانها من المياه وإما بإغراقها

بالفيضان. ولهذا السبب أدركت بريطانيا منذ احتلالها لمصر عام ١٨٨٢م مدى أهمية أعالي النيل بالنسبة لمصر ومدى أهمية إبقاء الأجزاء العليا من النيل في أيدي دول متأخرة لاتملك القدرة في التأثير على مجرى النهر[٢٠].

لقد شكل هذا الاعتقاد جوهر الفكر المائي المصري وأصبح عنصراً مهمًا في كل إستراتيجيات التنمية بمصر منذ فترة احتلالها وحتى يومنا هذا، وأصبح يشكل هاجسًا أمنيًا لمصر يهدد وجودها ومستقبلها بوصفها دولة لها مكانتها التاريخية والسياسية والاقتصادية والحضارية والجيوستراتيجية. وقد فطنت بعض الدول الإقليمية الدولية لهذا الضعف الجيوبولتيكي الذي تعاني منه مصر بسبب موقعها الجغرافي حيث إنها من دول المصب بالنسبة لنهر النيل، وأنها تحت رحمة دول المنبع من حيث نواياها وتوجهاتها السياسية وقدراتها المادية والبشرية والتقنية على تطويع الظروف الطبيعية لصالحها وضد مصلحة مصر.

والمتتبع لتطورات العلاقة السياسية بين دول الحوض يلاحظ محاولات عديدة ـ منذ القدم ـ من جانب بعضها لاستخدام المياه سلاحاً سياسياً ترفعه في وجه مصر من حين لآخر[٢١]. وقد استخدم الأحباش هذه الورقة في الماضي البعيد عندما لوحوا بإبادة شعب مسلمي الحبشة وبتحويل مجرى نهر النيل عن مصر.

غير أن لعبة السياسة المائية واستخدامها سلاحاً موجهاً ضد مصر لم تبرز بوصفها إحدى أدوات الصراع الدولي في المنطقة إلا مع الاستعمار الحديث، ومع ازدياد حركة التقدم الفني التي زادت بدورها من أهمية

عامل المياه في الحياة الاقتصادية(٢٢). فقد استخدمها البرتغاليون ومن بعدهم البريطانيون الذين كانوا يوعزون إلى بعض القوى السياسية في أعالي النيل بفكرة الادعاءات المائية خاصة في فترات التوتر(٢٣).

بعد استقلال كل من مصر والسودان شكلت مسألة مياه النيل ركنًا أساساً ومهمًا في العلاقات بين البلدين وعلى الرغم من أن الحديث عن المياه ظل طوال التاريخ الحديث للبلدين لايتعدى طاولة المفاوضات الرسمية والحكومية، وينحصر في الأطر الفنية والهندسية والقانونية للوصول إلى اتفاقيات حولها، الا أنه ظل محاطًا بهالة من التحفظات والمحاذير الحكومية الرسمية، التي تتعلق بأمور السيادة والحقوق الإقليمية، بحكم أن النيل نهر دولي وأن مياهه تمر بدول عديدة قبل وصولها لمصر، وأن السودان الدولة الأكثر حاجة لمزيد من مياه النيل لري مساحتها الزراعية الواسعة غير المستقلة حتى الآن، والأكثر قابلية لتحويل مجرى النهر على شكل قنوات ضخمة إلى مناطق بعيدة عن مجرى النهر بسبب تكوينه الطوبوغرافي، خلافًا لما هو الحال بالنسبة لمعظم دول حوض النيل الأخرى. إضافة إلى ذلك يخشى الحكام المصريون من تغلب المزاج السياسي بالسودان بسبب التحولات السياسية المتعددة التي شهدها القطر منذ استقلاله وحتى اليوم. ولم يتوان الاستعمار القديم والحديث في زيادة هذه المخاوف وإثارة الضغينة بين القطرين الشقيقين، وانتهاز كل سانحة لتحريض إحدى الدولتين على الأخرى، حسبما تقتضي ظروف تحالفاته الإقليمية ومصالحه، وليس أدل على ذلك من التوترات التي أحاطت مشروع إنشاء السد العالي، وتردد السودان في الموافقة عليه، والضغوط

الخارجية على مصر لمنع قيامه لأسباب جيوبولتيكية محضة، بسبب تبادل المواقع والمواقف بين الدولتين العظميين إبان الحرب الباردة على إدارة منطقة الشرق الأوسط والقرن الإفريقي.

على الرغم من أن مصر عملت على ترسيخ حقها التاريخي والطبيعي في مياه النيل عن طريق إبرام عدة اتفاقيات مع دول الحوض، كان أشهرها وأهمها اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان (١٩٢٩، ١٩٥٩م)[٢٤] التي أشرنا إليها سابقًا؛ على الرغم من ذلك فإن جهات خارجية قد ظلت تثير الشكوك حول الزامية هذه الاتفاقيات، بحجة أنها ابرمت ابان فترة الاستعمار وأنها لم تراع فيها الاحتياجات الفعلية للسودان. ويري البعض أنه ليس لهذه الاتفاقيات وزن حقيقي حاليًا سوى أنها أثارت النعرات الوطنية العتيقة بين هذه الدول وقادتها، ولم يتم بعد حسم موضوع سريان هذه الاتفاقيات من عدمه لا من الناحية القانونية ولا من الناحية السياسية[٢٥].

بالنسبة لأثيوبيا فإن المياه الواردة فيها إلى مصر تشكل وحدها ٨٥٪ من إجمالي المياه المتمثلة في حصة مصر من نهر النيل مما يضعها في قائمة أوليات السياسة الخارجية المصرية[٢٦].

من ناحية أخرى فإن منطقة القرن الإفريقي وخاصة أثيوبيا وإريتريا تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لمصر لا توازيها أي منطقة إفريقية أخرى لأنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمصلحة جوهرية مصرية هي منابع نهر النيل الأزرق. ولهذا فإن مصر تحرص دائمًا على الاحتفاظ ولو بحد أدنى بعلاقات ودية مع أثيوبيا، مما يتضح من التاريخ السياسي للبلدين. ورغم ذلك فإن مصر

لاتخفي شكوكها حيال السياسة الأثيوبية الخاصة بمياه النيل، وذلك بسبب قيامها بدراسة أربعة مشروعات عن النيل بمعاونة خبرة أمريكية وسوفيتية وإسرائيلية(٢٧). مما دفع مصر لتوجيه تحذير إلى أثيوبيا وإسرائيل في يناير ١٩٩٠م بعدم العبث بمياه النيل.

إن التعاون الأثيوبي الإسرائيلي ليس فقط لتحقيق مكاسب مشتركة لمصلحة البلدين، وإنما يعود في أحد جوانبه إلى الأطماع الصهيونية في نهر النيل منذ عام ١٩٠٣م أيضًا، حين أشار مشروع هرتزل إلى أهمية مياه النيل إلى سيناء، حيث كانت مقترحة وطناً قومياً لليهود. وحاولت إسرائيل منذ قيامها المطالبة بوصول مياه النيل إليها تحت شعار الاستصلاح والتسوية السياسية أحيانًا، وتبذل حاليًا محاولات جديدة تحت شعار «الماء مقابل السلام» في إطار التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، وتقدمت بمشروعات عدة لاستقلال مياه النهر مع مصر وطلبت نسبة ١٪ من المياه من خلال مشروعين أطلق عليهما مشروع كالي ومشروع يائير. وقد رفضتهما مصر لحاجتها إلى المياه ولأبعادهما الجيوبولتيكية.

مما يدل على أهمية مياه حوض النيل من الناحية الجيوبولتيكية دخولها في محاور النقاش في مسيرة التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل، وقد وضعت من جانب إسرائيل شرطاً لإحلال السلام في المنطقة، (الماء مقابل السلام)، ومن هنا يتضح التطبيق العملي لنظرية المجال الحيوي الذي لايعني الأرض فحسب وإنما الماء الذي بداخله.. وعلى هذا فإن المجال الحيوي الإسرائيلي لايقتصر فقط على دول الجوار الجغرافي، وإنما يتسع ليشمل كل المناطق التي يحتمل أن تحصل إسرائيل منها على

قطرة ماء وعلى رأسها دول منابع النيل ومجراه ومصبه. ولهذا فإسرائيل تستخدم جهودها المشتركة مع دول المنبع ورقة ضغط على كل من مصر والسودان لإرغامهما بالسماح لإسرائيل لتنفيذ مشروعي كالي ويائير لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية وإستراتيجية، خاصة وأن إسرائيل تعد نهر النيل الحل الوحيد لمشاكلها المائية لعدة قرون قادمة(٢٨).

ولا تقتصر توجهات إسرائيل المائية على البعد القطري بل تتعداه إلى البعد الإستراتيجي الإقليمي، إذ إنها تميل نحو النزوع المستمر للتحالف مع دول التخوم المجاورة للوطن العربي مثل أثيوبيا وتركيا وإيران لإيجاد شكل من أشكال التحالف الإستراتيجي معها لمواجهة النظام العربي وتخفيف ضغطه عليها، وتشاركها أثيوبيا الرغبة في تحجيم القوة العربية وفي الحيلولة دون تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

من هذا المنطلق يتضح البعد الجيوبولتيكي لمياه حوض النيل مرة أخرى باستهداف عناصر خارجية لدولتين عربيتين (مصر والسودان) لهما خصوصيتهما وتميزهما داخل الوطن العربي من حيث موقعهما الجيوستراتيجي ومقوماتهما الطبيعية والبشرية وأرثهما التاريخي والحضاري وقدرتهما على تحقيق الأمن الغذائي للعالم العربي. ومحاولة تهديدهما وإخضاعهما لتنفيذ المخططات الصهيونية بالمنطقة.

إن سياسة بريطانيا التي أشرنا اليها سابقًا وتهدف على الإبقاء على دول ضعيفة في مناطق أعالي النيل إبان فترة الاستعمار حفاظًا على مجالها الحيوي المتمثل في كل من مصر والسودان، قد تحولت إبان فترة الاستقطاب الدولي إلى سياسة الاحتواء لكافة دول حوض النيل منعًا

للاتحاد السوفيتي آنذاك من بسط هيمنته على هذه المنطقة المهمة. غير أن هذه السياسة قد بدأت منحى جديداً بعد انتهاء فترة الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، يتمثل في التركيز على التحالف مع دول الطوق المحيطة بالعالم العربي، مثل تركيا وإسرائيل وأثيوبيا ومنطقة البحيرات. يرمي إلى مواجهة النظام العربي وتحجيم قوته المادية والبشرية والإيدولوجية، وعليه فإن ماتقوم به الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، ماهو إلا ترجمة لما كانت تعتقده بريطانيا إبان فترة الاستعمار من أن «الضعف الجيوبولتيكي لمصر والسودان يكمن في اعتمادهما على نهر النيل كشريان هام لحياتهما، وأن السيطرة على منابع النيل بواسطة أي جهة ذات قدرة مادية وتكنولوجية وعسكرية ستكون بمثابة الضربة القاضية لدولتين عربيتين يعتبران عمقًا استراتيجيًا للعالم العربي». وماتقوم به كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في منطقة البحيرات وجنوب السودان ماهو إلا تأكيد على هذا البعد الجيوبولتيكي لموضوع مياه حوض النيل، مما يستدعي يقظة تامة ورؤية ثاقبة من قبل الدول العربية بصفة عامة وحكومتي مصر والسودان بصفة خاصة.

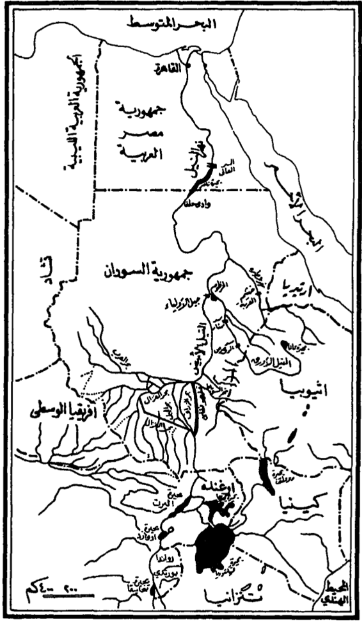
فالماء كما يقول د. جمال حمدان : كان من أهم أدوات السياسة الاستعمارية. والمتتبع للتاريخ يجد أن القصد النهائي من السياسة المائية الاستعمارية هو تهديد مصر سياسيًا والتحكم فيها وإخضاعها للإرادة الاستعمارية باستمرار بحيث تستخدم كسيف مسلط دائمًا على حركة التحرر الوطني والاستقلال السياسي في مصر[٢٩]. وليس أدل على ذلك من أن خطط تخزين مياه النيل في السودان كانت تضع وتعد تحت الإشراف

الشخصي للورد كتشنر، حاكم السودان، لاعتقاده أن مياه النيل يتوقف عليها صميم وجود مصر.

لقد أوضحنا سابقًا أن ثمة محاولات جدية من جانب بعض دول الحوض لاستخدام مياه النيل سلاحاً سياسياً ضد مصر، استناداً إلى سرد تاريخي يستند في معظمه على تصريحات لمسئولين أملتها ظروف وأحداث معينة، أو على نتائج دراسات لم تجد الفرصة لتنفيذها لأسباب مادية أو فنية أو سياسية. والواقع أن مثل هذه المحاولات لاينبغي المبالغة في تقدير خطورتها لاعتبارات طبيعية وقانونية واقتصادية وسياسية، خاصة وأن معظم المشروعات التي خططت في مناطق أعالي النهر لم تملها ضرورة اقتصادية آنية، وإنما تحسبًا لما ستطرأ عليه الحال مستقبلاً، وذلك لأن أغلب دول حوض النيل ليست في حاجة ملحة إلى هذه المياه بسبب محدودية اقتصادياتها في الوقت الحاضر وضعف قدراتها المادية والتقنية التي تمكنها من استغلال كل الموارد المائية المتاحة لديها.

ثمة اعتبار آخر مستمد من حقيقة أن نهر النيل - خلافًا لمعظم الأنهار الدولية الأخرى - متعدد المنابع والروافد، مما يقلل كثيرًا من خطر التلاعب بإحدى هذه المنابع أو الروافد بواسطة أحدى دول حوضه. وينطبق هذا القول حتى على أثيوبيا التي تتحكم بنسبة كبيرة على مجرى النيل الأزرق وروافده، إذ إن طبيعة الهضبة الأثيوبية وشدة انحدارها لاتساعدها على حجب المياه عن دول المجرى والمصب حتى إن أرادت ذلك. (خريطة رقم ١).

خريطة رقم (١)



مجرى نهر النيل

المصدر: مؤتمر الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٠م، ص ١٢٧.

على الرغم مما تقدم؛ فإن المتتبع لعلاقات مصر مع دول حوض النيل يلاحظ مبالغة صانع القرار المصري الخارجي في تقدير خطورة محاولات استغلال مياه النيل سلاحاً سياسياً ضد مصر، مما أعطى سياسة مصر الخارجية صبغة دفاعية ترمي إلى تأمين العمق الإستراتيجي للبلاد وتأمين منابع النيل كجزء من مجالها الحيوي دون اللجوء لاستخدام أي نوع من القوة لتحقيق ذلك(٣٠). كما أن مصر قد تعاملت مع دول حوض النيل بمنتهى الموضوعية واضعة مصالحها العليا فوق كل اعتبار، مما يفسر سياسة مصر تجاه القضية الإرترية إبان عهد عبدالناصر، إذ لم تقدم مصر مساعدات عسكرية لثوار إرتريا في الستينات، رغم أن أثيوبيا كانت تنظر اليها كحركة عربية(٣١). غير أن هذا الموقف سرعان ماتغير إبان عهد السادات عندما وقفت مصر في عام ١٩٧٦م مع السودان في عدائه لأثيوبيا بسبب دعم السودان للقضية الإرترية. وبلغ التوتر المائي بين مصر وأثيوبيا ذروته عندما تم الإعلان عن مشروع مصري لتحويل جزء من مياه النيل لري ٣٥ ألف فدان في سيناء اعترضت عليه أثيوبيا، مما حدا بمصر أن تعلن استعدادها لدخولها الحرب لو حاولت أثيوبيا التدخل في مياه النيل.

إن عدم وجود توترات بين دول حوض النيل حول موضوع المياه للأسباب السالفة الذكر - على الأقل في الوقت الراهن - لاينفي وجود مخاطر حقيقية على كل من مصر والسودان في المستقبل المنظور، وذلك بسبب استهداف الدولتين من قبل قوى خارجية على رأسها الولايات المتحدة وإسرائيل لأسباب جيوبولتيكية محضة، إذ إن كلا الدولتين تعدان ضمن المنظومة الإستراتيجية الغربية في الشرق الأوسط بنسب متفاوتة.

فإذا كـانت مـصـر تعـد حـجـر الزاوية في تسـوية قـضـيـة الصـراع الـعـربي ـ الإسـرائيلي بما لهـا من مـقـومـات سيـاسـية واقـتـصـادية ومكانة مـرمـوقـة في العالمين العـربي والإسلامي؛ فإن السـودان يعـد مجالهـا الحيوي وعـمـقـهـا الإستـراتيـجي، وكـلاهـمـا يشكلان تـكامـلاً حـضـاريًا وتاريخـيًـا وثقافـيًـا وإيدولوجيًـا وعرقيًا يمكن أن يكون دعـمًا قويًا للعالمين العـربي والاسلامي. لهذا فإن المشاريع المائية التي تخططها وتعمل على تنفيذها قوى خارجية في أعـالي النهـر لاتـنطوي على أهـداف اقـتـصـادية، وإنما لإضـعـاف كل من الدولتين العـربيتين المسلمتين، وتهديد وجـودهما بحـجبـهما أهـم مورد من مـوارد نموهمـا وتطورهمـا بـل وبقـائهـمـا، ألا وهو المياه، مما يفـسـر الجـهـود الإسـرائيلية والأمـريكية في أثيـوبيا ومـنطقة البـحيـرات. ولعل مايجـري في جنوب السـودان من حـرب أهليـة امـتـدت لعقـود، ومـايجري في منطقـة البحيرات من صراعات، وكذلك في منطقة القرن الإفريقي مـاهو إلا جزء من هذه الأبعاد الجيوبولتيكية التي تتخذ من المياه وسيلة لتحقيقها.

* * *

الفصل الثالث
البعد الجيوبولتيكي للصراع حول مياه حوض الفرات ودجلة

أولاً: الميزان المائي والاحتياجات المائية لدول الحوض

لقد أوضحت الدراسات أن متوسط الواردات المائية لنهر الفرات تبلغ نحو ٤ر٣١ مليار م٣ سنويًا، وأن هذه الكمية لاتكفي إلا لري ٥ر٢ مليون هكتار سنويًا، بعد أخذ الهدر المائي من البلدان الثلاثة بعين الاعتبار، في حين أن المجموع الكلي للمساحة التي تخطط البلدان الثلاثة لريها تقدر بنحو ١ر٤ مليون هكتار، مما يعني احتياجات مائية اضافية تقدر بنحو ٩٠٪ من إيرادات النهر الحالية. ولتغطية هذه الاحتياجات لجأت كل دولة على حدة لاستغلال الموارد المائية بداخلها، دون أدني تنسيق مع الجهات الأخرى. . فقد لجأت تركيا على استغلال جزء من الإيرادات المائية لنهر دجله لري ٢٥٠ ألف هكتار حاليًا، ونحو ٣٦٠ ألف هكتار ضمن خططها الزراعية المستقبلية بمنطقة شرق الأناضول، كما خططت سوريا لري ١٥٠ ألف هكتار بمياه نهر دجلة في المرحلة الأولى، ونحو ٢٢٠ ألف هكتار إضافية في المرحلة الثانية من مشروع نهر دجلة. وللاستفادة القصوى من إيرادات نهر الفرات فقد لجأت كل من الدول الثلاث لإقامة السدود والخزانات لتخزين الفائض من المياه. وقد خطط للسدود المنفذة في تركيا أو قيد التنفيذ في حوض نهر الفرات أن تساعد على تخزين نحو ٩٣ مليار

م٣ من المياه سنويًا، أي مايعادل ثلاثة أضعاف إيرادات النهر الكلية. وبالمقارنة ستبلغ قدرة سوريا التخزينية من مياه هذا النهر نحو ١٦ مليار م٣، وقدرة العراق التخزينية ١٢ مليار م٣ فقط. وتخطط تركيا لاستخدام نحو ١٥٧ مليار م٣ من المياه لري أراضيها في حوض الفرات، أي مايعادل ٥٠٪ من ايرادات النهر. هذا بالإضافة الى السدود المنفذة أو قيد التنفيذ في حوض نهر دجلة في تركيا، والتي بإمكانها أن تخزن نحو ١٩ مليار م٣ من المياه، أي مايعادل كل إيرادات النهر على الحدود التركية ـ السورية، في حين يبلغ حجم تخزين السدود المنفذة في العراق على نهر دجلة نحو ٣٠ مليار م٣ (لاتوجد سدود في سوريا على نهر دجلة).

على ضوء ماتقدم يمكن التكهن بأن الأعمال المائية المنفذة في تركيا في كل من دجلة والفرات ـ وفي غياب سياسة مائية مشتركة بين الدول الثلاث ـ قد تصبح وسيلة تحكم بمياه النهرين وأداة ضغط سياسية واقتصادية على كل من سوريا والعراق بنسب متفاوتة، في ظل الظروف الإقليمية والدولية المتغيرة، مما قد يؤدي بالإخلال بالتوازن المائي في البلدين العربيين. فعلى الرغم مما لدى تركيا من فائض مائي، إلا أن مشروعاتها الطموحة وعلى رأسها مشروع جنوب شرق الأناضول سوف تنعكس سلبًا على تدفق نهر الفرات المتجهة إلى سوريا والعراق(٣٢).

على الجانب العربي فإن سوريا تتوقع عجزًا مائيًا عام ٢٠٠٠م يقدر بنحو بليون م٣ في حال استمرار نمط الاستهلاك الحالي على ماهو عليه(٣٣). ويزداد هذا العجز بازدياد درجة تلوث المياه بالمواد الكيماوية والصناعية وازدياد نسبة التملح. ولمواجهة هذه الصعوبات الحالية المتوقعة فإن سوريا

قـد اتجهت منذ أواخر الثـمانينات إلى التـركيـز على المشـروعات المائيـة والهيدرولكيـة، حيث شكلت هذه المشروعات نحو ٥ر٤٣٪ من إجمالي الاستـثـمـارات الحكوميـة، مقـارنة بنحـو ١٠٪ فـقط في الميـزانيـات السابقة(٣٤).

أما العراق فقد اضطر لتقليص جهوده التنموية نتيجة حربه الطويلة مع إيران وحربه الممتـدة حتى الآن مع الائتـلاف الدولي. وعلى الرغم من ذلك فلازال يبدي قلقه إزاء تنفيذ المشروعات المائية في أعالي النهر بواسطة كل من سـوريا وتركيـا. . وخاصة إزاء تنفيذ مشروع شرق الأناضول التركي، استناداً إلى التقارير القائلة بحتمية نقص منسوب الفرات المتجه إلى العراق من نحو ٣٠ بليون م٣ سنويًا الى نحو ١١ بليون م٣ في السنة، علمًا بأن احتياجات العراق المائية من الفرات تقدر بنحو ١٣ بليون م٣، أي بعجز متوقع يصل إلى ٢ بليون م٣، دون اعتبار للمشروعات العراقية المستقبلية(٣٥).

ثانيًا: عوامل الصراع بين دول الحوض

أ ـ انعكاس الفكر الجيوبولتيكي على أذهان قادة دول الحوض:

لقد أوضحنا في حالة حوض النيل كيف أن الدول المتشاركة قد أبرمت اتفاقيات تنظم كيفية استغلال مياه النهر، وأن تلك الاتفاقيات قد راعت الحقوق الطبيعية والتاريخية والديموغرافية والاحتياجات الفعلية لكل دولة. . وعلى الرغم من ممارسات بعض الدول في أعالي النهر واعتراض بعض الدول عليها، وعلى الرغم من المتغيرات الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل كل دولة، وعلى الرغم من أن معظم هذه

الاتفاقات قد أبرمت إبان فترة الاستعمار وقبل أن تنال الدول استقلالها، إلا أن دول الحوض مازالت تتصف بدرجة كبيرة من الالتزام تجاهها، مما جنبها حتى الآن المخاطر والمواجهات.

بالنسبة لحوض نهر دجلة والفرات يتضح جليًا الارتكاز على مفهوم المجال الحيوي في الفكر الجيوبولتيكي. فالتاريخ السياسي للمنطقة قد أفرز خريطة سياسية فرضت على أنقاض الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى. وتشكلت وحدات سياسية تحمل بداخلها الكثير من التناقضات السياسية والاقتصادية والإثنوغرافية والإيدولوجية. وفي ظل التنافس المحموم بين هذه الوحدات لتحقيق الاستقلال الكامل والسيادة الوطنية، وفي ظل التحديات التي تواجهها محليًا واقليميًا ودوليًا، فقد لجأت كل منها لتأمين مجالها الحيوي، وعلى رأسها المياه التي تعد عصب الحياة وأحد أهم وسائل البقاء والنمو والتطور. لدرجة أن قادة هذه الدول قد أعطت الأمن المائي أهمية تفوق الأمن الغذائي والأمن القومي، لأنه لا أمن غذائياً ولا أمن قومياً في ظل انعدام أو ضعف الأمن المائي.

لقد أصبحت للمياه - مؤخرًا - علاقة بالأمن القومي العربي الذي يعني في مضمونه الواسع تلك الإجراءات التي تتخذها دولة ما للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الاقليمية والدولية. ولقد تدرج مفهوم الأمن القومي من الأمن الداخلي الذي يرمي للحفاظ على الأنظمة القائمة، إلى الأمن العسكري الذي يرمي لحماية تراب الوطن، وظل طوال عقدي السبعينات والثمانينات مقتصراً على الجانب الإستراتيجي وحده دون الجوانب الأخرى انعكاسًا للفهم السائد

آنذاك، حيث كانت العلاقات الدولية محكومة بالتوازانات العسكرية. ولم يستوعب العالم العربي - ومن بينهم سوريا والعراق - حتى وقت قريب انتقال النظرة للأمن من المفهوم العسكري المجرد إلى المفهوم الإستراتيجي الأوسع والأشمل، حيث أصبح المفهوم يتسع ليشمل باقي عناصر القوة القومية للدولة التي لها ارتباط وثيق فيما بينها لتحقيق مصالح الدولة القومية داخل المجتمع الدولي[٣٦]. وكذلك أصبح الأمن القومي للدولة يعني التصرف على أساس مصادر قوتها الشاملة ونقاط ضعفها الجيوبولتيكي والعمل على تنظيم مصادر هذه القوة وتطور أساليب استخدامها لتقليص نقاط الضعف لأدنى حد[٣٧].

إن الوضع الجيوبولتيكي لكل من سوريا والعراق، من حيث موقعهما الجغرافي ومقوماتهما الطبيعية والبشرية واستهدافهما بواسطة قوى إقليمية ودولية؛ فرض عليهما مواجهات عسكرية استمرت لعقود، وخرجا منها بدروس مفادها أن الأمن القومي لايمكن تحقيقه بالقوة العسكرية وحدها، وإنما يجب أن يرتكز على جوانب أخرى عديدة على رأسها القوة الاقتصادية والأمن الغذائي. ولما كان للثروة المائية ارتباط وثيق بالأمن الغذائي والأمن الاقتصادي والأمن العسكري فقد طغى مفهوم الأمن المائي وكيفية تحقيقه ضمن استراتيجيات هذه الدول[٣٨].

ب ـ الفجوة بين إنتاج المواد الغذائية والطفرة الديموغرافية:

بصفة عامة يمكننا القول بأن معظم الدول العربية متجهة نحو مستقبل مخيف بسبب ندرة الغذاء وارتفاع أسعاره، خاصة مع مطلع الألفية الثالثة عندما يصبح سكان الوطن العربي نحو ٣٠٠ مليون نسمة، مع ماهو متوقع

في انكماش هياكل اقتصادية عربية كثيرة. ومالم توضع سياسات عربية قطرية واقليمية شاملة لزيادة الانتاج الغذائي فإن الكارثة واقعة لا محالة[٣٩]. وحتى في الوقت الراهن تؤكد الإحصاءات الخاصة بواردات الوطن العربي وصادراته من السلع والمنتجات الغذائية، التي توضح اعتماد الدول العربية على الاستيراد لتأمين ماتحتاج إليه من مواد غذائية، ضعفًا جيوبولتيكيًا مريعًا، خاصة لدول منطقة مملوءة بالتوترات في ظل الصراعات والمصالح المختلفة - والمتنافرة أحيانًا - للقوى العالمية الحالية والمستقبلية، كما هو موضح بالجدول التالي:

الصادرات والواردات الزراعية العربية بالمليون دولار (١٩٨٤م).

الدولة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية
السعودية	٩٦	٥٨٦٦
الجزائر	٥٠	٢٤٢٩
الإمارات	١٢٧	٩٤٠
العراق	٤٩	٥٠٥
ليبيا	–	١٤٢٤
الكويت	١٢٧	١٢٤٥
مصر	٧٦٠	٤٤٣٤
البحرين	١٣	٣٣١
عمان	٥٠	٤٧٦
المغرب	٥٤٧	٩٩٧

الدولة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية
سوريا	٤١١	٩٠٨
قطر	–	٢٦٨
تونس	١٧٢	٦٤٠
الأردن	١٤٣	٧١٦
لبنان	١٣٩	٦٦٥
السودان	٦١٠	٢٥٣
اليمن	٢٧	٧٩١
موريتانيا	١٨٥	١١٣
الصومال	٤٨	١٦٢
جيبوتي	–	٨٧
قطاع غزة	١٠٠	٣٣

المصدر : صندوق النقد الدولي، دائرة الأبحاث والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية العربية، عدد ديسمبر ١٩٨٦م.

من الجدول السابق يلاحظ أن الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية في العالم العربي تبلغ أكثر من ٢١ مليار دولار سنويًا، مع مراعاة ماطرأ عليها من تغير سلبي خلال السنوات اللاحقة لأسباب بيئية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية. وبنظرة إلى جدول الاكتفاء الذاتي للقمح ومجموعة السلع الغذائية خلال فترة الثمانينات يلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي في أهم السلع الإستراتيجية في مجال الغذاء لاتزيد في

المتوسط على ٣٩٪، مما يعني ضعفًا ملحوظًا خاصة بالنسبة لدول ذات ثقل سياسي واقتصادي وعسكري بالمنطقة العربية. ونتيجة لهذه الأوضاع فقد انتقلت مشكلة الغذاء العربي من مجرد مشكلة اقتصادية الى كونها مشكلة سياسية[٤٠]. وذلك أن معظم السلع الغذائية الإستراتيجية قد أصبحت موضع احتكار بواسطة الدول الكبرى المسيطرة على إنتاجها وتصديرها عن طريق تكتلها.

لقد تزامن العجز الغذائي العربي بالنسبة لمعظم الدول العربية ومن بينها العراق وسوريا مع القصور في تأمين الثروات المائية بداخلها من مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه، مما جعلها عاجزة عن ضمان أمنها الاقتصادي والغذائي باعتمادها على الخارج، فانعكس ذلك سلبًا حتى على الأمن العسكري لها. ونتيجة لهذا الوضع فقد تصدرت مسألة الأمن المائي العربي المسائل الأخرى من الأمن القومي العربي. بحيث أصبحت ترتكز عليها كل المسائل الإستراتيجية، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وعسكريًا. ولذلك أصبح التعامل مع الأمن المائي يعني التعامل مع المصير العربي حتى أصبحت الثروة المائية موضوعًا للصراع الإقليمي الدولي، لأن أهميتها لاتقتصر على كونها مادة حيوية تتصل ببقاء الإنسان فحسب، بل لأنها أيضًا تشكل القاعدة الأساس للتطور الصناعي والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الحضاري في مختلف مجالاته[٤١].

إن العراق وسوريا لاتشكلان استثناء من هذه القاعدة، إذ يضاعف من احتمالات الصراع بينهما من جهة، وبينهما وبين تركيا من جهة أخرى

مسألة الرغبة في تلبية الاحتياجات الحيوية لكل منهم بعد عام ٢٠٠٠م، وهو ماتتطلب استغلال نحو ٢٤ مليار م٣ من الفرات سنويًا بالنسبة لسوريا والعراق وحدهما (٩٠٪ من واردات النهر)، مما يعني ١٠٪ فقط من واردات النهر لتركيا، التي ستواجه تفجراً ديموغرافيًا يرتفع بعدد سكانها إلى ٧٠ مليون بحلول عام ٢٠٠٠م. مع ملاحظة تميزها جغرافيًا على جارتيها العربيتين بموقعها الأعلى وقدرتها عمليًا على رفع حصتها من المياه والتأثير عليهما[٤٢].

ج ـ استخدام المياه ورقة ضغط سياسية:

إن البعد السياسي للمشكلة يتمثل في استخدام أي من الدول الثلاث المياه ورقة ضغط سياسية ضد الأخرى لتصفية حسابات سياسية نتجت عن تباين الأنظمة السياسية والتوجهات الأيدولوجية، والارتباطات الخارجية ومشكلة الأقليات الكردية في كل منهم. وفيما يلي سنورد بعض الممارسات التي ألقت بظلالها على العلاقات بين الدول الثلاث:

ـ التوتر الذي نشأ عن إسقاط طائرة ميج تركية داخل الأراضي التركية في اكتوبر ١٩٩١م من قبل طائرات ميج سورية، ومطالبة تركيا بتعويضات قدرها ١٤٫٥ مليون دولار.

ـ اقتطاع تركيا للواء الاسكندرونة السوري الغني بالموارد المائية والحقول الزراعية منذ منتصف الثلاثينات عندما كانت سوريا خاضعة للانتداب الفرنسي.

ـ تحويل تركيا لمجرى نهر قويق في نهاية الأربعينات الذي ينبع من الأراضي التركية ويمر داخل الأراضي السورية، وتعتمد عليه محافظة

حلب في مياه الري والشرب، مما سبب أضراراً فادحة لسوريا.

- اتخاذ تركيا مواقف ضد سوريا منذ الخمسينات بسبب تباين توجهاتهما السياسية.

- المزاعم التركية القديمة بملكيتها مساحات شاسعة من الأراضي السورية بعمق أكثر من ٤٠ كيلومتر داخل الحدود الحالية.

- استفادة تركيا من الخلاف السوري ـ العراقي وتوظيفه لصالحها والعودة إلى تحالفاتها مع العراق والتي تعود إلى الخمسينات أيام نوري السعيد لتطويق سوريا.

- مصادرة سوريا في الستينات لجميع الممتلكات العقارية للأتراك في الأراضي السورية، خصوصاً الأراضي الزراعية الواقعة شمال سوريا. وقد قامت تركيا بنفس الإجراء بالنسبة للممتلكات العقارية السورية في الأراضي التركية.

- دعم النظام السوري منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات للمجموعة الأمنية المسلحة في نشاطها ضد تركيا، وفي المقابل غض تركيا الطرف في نهاية السبعينات عن تحركات المجموعات الإسلامية في مجابهتها مع النظام السوري.

- استخدام المناطق الحدودية الممتدة لمسافة ١٠٠٠ كيلومتر مناطق ضعف أمني بواسطة كلا الدولتين، مما جعلها محل اتهامات متبادلة ومستمرة.

د ـ عدم فعالية الاتفاقات الدولية:

تعد السيطرة الوطنية المشتركة على الموارد الطبيعية بما فيها المياه من المبادئ التي ينظم القانون الدولي ملكية الموارد الطبيعية من خلالها وتدخل

في إطار بحثنا الحالي.

يدعو مبدأ السيطرة الوطنية المشتركة على الموارد إلى تقاسم الدول الموارد المشتركة بينها طبقًا لطرق تتسم بالعدالة والمساواة. وقد جاءت المادة الثالثة من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول لعام ١٩٧٤م مؤكدة هذا المبدأ، عندما نصت على أنه «لدى استغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسمها دولتان أو أكثر ينبغي على كل دولة أن تتعاون مع غيرها على أساس نظام للمعلومات والتشاور المشترك بغية تحقيق أمثل استخدام لهذه الموارد، من غير أن يتسبب ذلك في إلحاق الضرر بأية مصالح مشروعة للآخرين». ويجد هذا المبدأ تطبيقًا فعليًا له في حال الأنهار والبحيرات التي تمر عبر أراضي أكثر من دولة.

وطبقًا لهذا المبدأ فإن لجميع الدول الواقعة على نهر دولي أو بحيرة دولية أو حوض صرف دولي الحق في حصة متساوية في استعمالات هذه المياه، ولا يحق لأي منها أن تستغل المياه بصورة تضر بمصالح الدول المشتركة معها في المورد المائي، كما يتطلب هذا المبدأ ضرورة التعاون في إدارة الموارد المشتركة[٤٣].

مما سبق يتضح أن الانهار التي تنطبق عليها صفة الأنهار الدولية وتعبر أراضي أكثر من دولة؛ ملك مشترك بين الدول المتشاطئة عليها، وكل دولة تملك الجزء المار بأراضيها وتنفرد بالسيادة عليه. إلا أن هذه السيادة تكون مقيدة مشروطة بعدم الإضرار ببقية الدول، وبضرورة الاتفاق عند أي استغلال قد يضر بحقوق الآخرين.. وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد في القانون الدولي قواعد عامة لتنظيم الحقوق صالحة للتطبيق على كل حالة

من حالات الأنهر الدولية، الا أن كل حالة عولجت بشكل خاص وتبعًا لظروفها، وعقدت الاتفاقات والمعاهدات وفقًا لكل حالة، وذلك لأن لكل حاله وضعها الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي الخاص بها. أما في حالة عدم وجود اتفاقية أو معاهدة فليس هناك الزام، بل تراعي كل دولة مصلحتها، وفي حالة تعارض المصالح وظهور خلاف يسوىٰ الخلاف بالطرق الدبلوماسية. غير أن ذلك لاينفي وجود مبادئ وأعراف دولية أخذ بها في كثير من الحالات لتنظيم الاستثمار للأنهر ومعالجة قضايا الأنهار المشتركة، وتم التوصل إليها من خلال سلسلة من الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي عقدتها المنظمات القانونية الدولية نذكر منها علىٰ سبيل المثال لا الحصر:

- إعلان معهد القانون الدولي في مدريد عام ١٩١١م الذي جاء فيه «أنه لايجوز للدولة إقامة منشآت لاستغلال مياه نهر دون موافقة الدولة الأخرىٰ، ولاتجوز أي تعديلات تضر بمياه النهر الدولي»(٤٤).

- اتفاقية جنيف لعام ١٩٢٣م تحت ظل عصبة الأمم المتحدة التي نصت علىٰ: «ضرورة التشاور في إقامة المنشآت التي تؤثر علىٰ مجرىٰ النهر الدولي والتفاوض في حالة تعرض دولة أخرىٰ للضرر من جراء تنفيذ المشروع».

- إجماع فقهاء القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية علىٰ أنه: «لا يحق لدولة الحبس الأعلىٰ التصرف بالنهر المشترك بشكل يؤدي إلىٰ المساس بكميات المياه في دولة الحبس الأدني ولايحق لها أن تعدل من جانبها الأوضاع التي لازمت النهر المشترك عبر التاريخ إلا عند الضرورة،

وبالاتفاق مع دول الحبس الأدنى[٤٥].

- إقرار مؤتمر مدريد لعام ١٩٦١م لمبدأ: «تحريم قيام الدول النهرية بأي تغييرات في ضفاف النهر أو مجراه وبشكل خاص عدم قيام المنبع باستغلال المياه المارة في إقليمها بطريقة ضارة بباقي دول مجرى النهر».

انطلاقًا من المبادئ السابقة فقد توصل القانون الدولي إلى بعض القواعد القانونية التي تنظم استغلال الأنهر الدولية التي نشأت عن طريق العرف وتأكدت في الاتفاقيات الدولية، نذكر منها مايلي:

- المساواة أمام القانون بين دول النهر وحق كل منها في استغلال مياه النهر المار بأراضيها بمطلق الحرية وبصورة انفرادية.

- التزام كل دولة من دول النهر باحترام استغلال باقي دول النهر وألا تقوم بنوع من الاستغلال يمس حقوق الآخرين.

- تقسيم المياه تقسيمًا عادلاً وفقًا لاحتياجات كل دولة ووفقًا لظروفها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية.

- منع الاستغلال الضار ببغية الدول لتغيير مجرى النهر وخلافه.

- ضرورة قيام تعاون مثمر بين الدول المستفيدة لتحسين موارد النهر واستغلاله كوحدة مترابطة[٤٦].

هـ - الاتفاقيات الخاصة بحوض نهر الفرات ودجلة:

عقدت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية حول مياه نهر الفرات ودجلة نذكر منها مايلي:

١- اتفاقية بين تركيا وفرنسا ممثلة لسوريا عام ١٩٢١م للاستفادة من مياه نهر الفرات وتوزيع مياه نهر قويق.

٢- معاهدة بين تركيا وفرنسا ممثلة لسوريا عام ١٩٢٦م أكدت فيها تركيا الحقوق السورية في مياه نهر قويق والفرات.

٣- المادة ١٠٩ من معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م وتضمنت وجود عقد اتفاقيات بين الدول تضمن المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة بما فيها المياه(٤٧).

٤- اتفاق تركيا مع العراق عام ١٩٤٦م بحق العراق في الانتفاع بمياه دجلة والفرات.

٥- البروتوكول التركي - العراقي عام ١٩٨٠م وانضمام سوريا إليه عام ١٩٨٢م، ويتضمن اعترافًا تركيًا بالطابع الدولي للنهرين وبضرورة التوصل إلى اقتسام عادل للمياه من الأنهار المشتركة.

٦- اتفاقية ودية بين تركيا وسوريا في يوليو ١٩٨٧م تلزم تركيا بموجبها السماح بتدفق نهر الفرات إلى سوريا بمعدل ٥٠٠ م٣ في الثانية، أي حوالي ١٥ر٧٥ مليار م٣ سنويًا مقابل وقف نشاط حزب العمال الكردي المعارض لتركيا.

٧- اتفاقية إبريل عام ١٩٩٠م بين العراق وسوريا بمقر الجامعة العربية لتنظيم حصة كل منهما في مياه نهر الفرات.

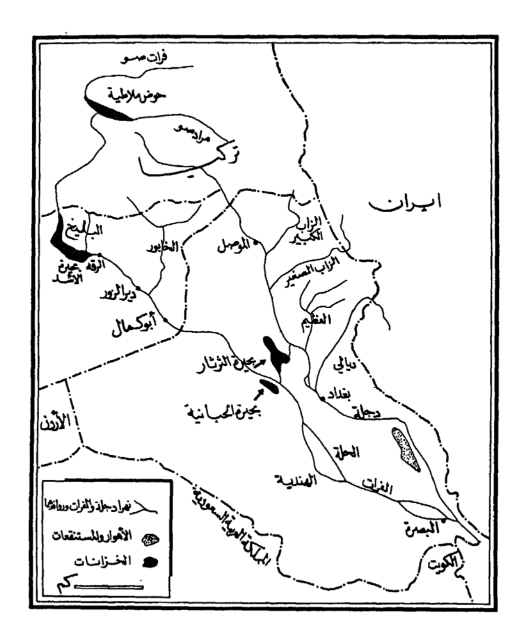
على الرغم من كل هذه الاتفاقيات فإن تركيا لم تلزم نفسها بها وتصر على أن النهرين (الفرات ودجلة) نهران تركيان يخترقان الحدود الدولية وليسا نهرين دوليين، مخالفة بذلك تعريف القانون الدولي للأنهار الدولية، ومستندة في ذلك إلى أن المبادئ والأعراف الدولية الخاصة بتنظيم استغلال موارد المياه المشتركة في إطار الوطن العربي تفتقد إلى صفة الإلزام

وألا ينشأ عن عدم الالتزام بها أي عقوبات قانونية. أما سوريا والعراق فيرفضان هذا المبدأ ويطالبان بتطبيق العرف والنصوص الدولية المشار إليها سابقًا والرجوع إلى مبادئ هلسنكي لعام ١٩٦٦م ومبادئ سالزبورغ لعام ١٩٥٦م في شأن استخدامات مياه الأنهار الدولية وتطبيق مبدأ الحقوق المكتسبة(٤٨).

ثالثًا: البعد الجيوبولتيكي للصراع

لم تكن عملية استغلال مياه نهر الفرات ودجلة لتثير أية مشكلة دولية في السابق، بحكم أن النهرين كانا تحت سيادة واحدة من المنبع حتى المصب، ونقصد بذلك سيادة الإمبراطورية العثمانية. وقد بدأت بوادر مشكلة نهر الفرات ودجله مع بداية القرن العشرين، وتحديداً بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى التي أنهت الكيان السياسي للإمبراطورية العثمانية وفرضت خريطة سياسية جديدة على المنطقة، كان من أبرز معالمها تقسيم المنطقة إلى عدة وحدات سياسية تفصل بينها جذور سياسية. ونتيجة لذلك ظهرت تركيا بشكلها الحديث وحظيت بالمجرى الأعلى للنهر ولمسافة نحو ١٠٠٠ كيلومتر داخل أراضيها، قبل أن تمر فوقه الحدود التركية السورية عند جرابلس، ومن ثم يستمر في جريانه جنوبًا داخل الأراضي السورية، ولمسافة ٦٧٥ كلم حتى حصيبة الواقعة على الحدود السورية العراقية، حيث تعترض الحدود السياسية مرة أخرى مجرى النهر، قبل أن يتخذ اتجاه الجنوب الشرقي داخل العراق ولمسافة ١٢٠٠ كلم أخرى حتى مصبه في شط العرب. (خريطة رقم ٢).

خريطة رقم (٢)



المصدر: نبيل السمان، حرب المياه من الفرات إلى النيل، ١٩٩٢، ص ٣٩.

بهذا الوصف لعبت الحدود السياسية دورها في تجزئة حوض نهر الفرات إلى ثلاثة أجزاء دون مراعاة لتجانسه الطبيعي والهيدروغرافي. وعليه فقد أصبح نهراً دوليًا منذ عام ١٩١٨م حسب التعريف القانوني للنهر الدولي، بعد أن كان نهراً وطنيًا تحت سيادة الإمبراطورية العثمانية وحدها[٤٩].

إن البعد الجيوبولتيكي لمشكلة مياه الفرات ودجلة تتمثل في عدة جوانب نتطرق منها إلى :

أ- الموقع الجيوسياسي لتركيا.

ب- العلاقات التركية- الغربية.

ج- العلاقات التركية- الإسرائيلية.

د - العلاقات التركية- العربية.

أ- الموقع الجيوسياسي لتركيا

تحتل تركيا موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا فريداً في أهميته، حيث إنها تطل على أوروبا وآسيا والمضايق المهمة في العالم، وهي بذلك ممر بري وبحري وجوي مهم بين القارات، وتتحكم في مواقع إستراتيجية حاكمة بالنسبة إلى عديد من الدول العربية وأمنها الوطني بحكم وقوعها في أقصى الطرف الشمالي الشرقي للبحر المتوسط وتجاورها مع سوريا والعراق. وتنبع أهميتها الجيو إستراتيجية من دورها المهم بوصفها جناحاً شرقياً لحلف الأطلسي وإشرافها على مضيقي البسفور والدردنيل، وبذلك تمثل الطريق الملاحي الوحيد للسفن بين البحرين الأسود والمتوسط. وأهم من ذلك أن المياه الإقليمية لتركيا تمثل المنفذ البحري الوحيد للاتحاد السوفيتي للوصول إلى المياه الدافئة، مما جعلها جزءاً مهمًا في المواجهة الإستراتيجية الكونية

بين الشرق والغرب إبان فترة الحرب الباردة[٥٠].

من خلال هذا الموقع الجيو استراتيجي الحساس تلعب تركيا دوراً ريادياً، سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا مع دول الجوار الجغرافي، وفقًا لمخطط تنسيقي وظائفي مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، ومع الكيان الصهيوني بالدرجة الثانية، ضمن العداء المستحكم مع الجوار العربي أولاً، ودول الجوار الأخرى ثانيًا. وبالإضافة إلى كونها متحكمة على مضيقي البسفور والدردنيل فإنها تقع ضمن إستراتيجية الدفاع عن المصالح الغربية في الخليج العربي[٥١].

ب ـ العلاقات التركية ـ الأمريكية

لقد تنبهت الولايات المتحدة الأمريكية لحساسية الموقع التركي وخطورته في ذات الوقت، وتأكدت بأن تركيا هي أفضل مجال حيوي لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة. وقد أكد أحد الباحثين الغربيين ويدعى مالفين لافلر Melvyn P. Leffler هذا الأمر بقوله: «بعد أن فرغ المخططون العسكريون من تطوير مفهوم إستراتيجي لحقبة مابعد الحرب العالمية الثانية، وضعت لجنة خطط الحرب المشتركة في ١٥ آب ١٩٤٦م اللمسات الأخيرة على دراسة إستراتيجية عرفت باسم «قالب الحلوى» Griddle تشدد على أهمية تركيا كقاعدة لعمليات الحلفاء إذا اندلعت حرب غير منتظرة»[٥٢].

على أساس هذا الموقع والدور أصبحت تركيا قوة يحسب حسابها في المنطقة، تدور في فلك الإستراتيجية الأمريكية وتعمل لخدمتها، وتحرص امريكا بكل ثقلها على أن تبقى قابضة على العنق التركي وإجبارها على ألا تتصرف إلا بإرادتها تلافيًا لأي خلل يؤدي إلى كارثة. وجاء تصريح

الرئيس الأمريكي فرنكلين روزفلت (١٩٣٣ ـ ١٩٤٥م) «أن الدفاع عن تركيا هو في الوقت نفسه دفاع عن الولايات المتحدة نفسها» مؤكداً هذا التوجه[٥٣]. من هنا تجد نظرية المجال الحيوي في الفكر الجيوبولتيكي تطبيقًا فعليًا لها، إذ تعد الولايات المتحدة تركيا جزءاً مهمًا من مجالها الحيوي، وقد أكد ذلك الرئيس الأمريكي ايزنهاور بقوله: «ما من بقعة في الأرض أكثر أهمية من الشرق الأوسط، إذ إن أهمية تركيا تنبع من كونها جغرافيًا موقعًا إستراتيجيًا يحقق للسياسة الأمريكية هدفها المزدوج، مواجهة الاتحاد السوفيتي وإقامة قاعدة ارتكاز قوية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، أي كنوز العالم»[٥٤].

إن الاهتمام الأمريكي بتركيا تزايد كثيراً إبان فترة الحرب الباردة، وبلغ ذروته بعد سقوط إيران الشاه حين أصبحت تركيا «بدلاً من ضائع» بالنسبة للولايات المتحدة، وأوكلت لها مهمة الحفاظ على الاستقرار في منطقة الخليج. وأصبح أمن تركيا جزءاً لايتجزأ من أمن الولايات المتحدة، وأصبحت ذات أهمية قصوى بالنسبة لاستراتيجية الاحتواء العالمي والإقليمي والنشاط العسكري الأمريكي.

مما سبق يتضح أن الغاية المركزية للسياسة الأمريكية تجاه تركيا تتمحور حول إحاطة منطقة الشرق الأوسط بسياج متين يحمي المصالح الأمريكية، أما بالنسبة لتركيا فقد فطنت لهذا الدور وسعت حثيثًا لاستثمار تراثها التاريخي وموقعها الجغرافي والدعم الخارجي لها بغية تحقيق إستراتيجيتها الطموحة. ولهذا فقد وظفت كل هذه المزايا للحصول على مجال حيوي كافٍ يؤهلها للقيام بهذه المهام الإقليمية والدولية بجانب مهامها الداخلية. وهذا يفسر السياسات المائية التركية التي أشرنا إليها سابقًا.

ج ـ العلاقات التركية ـ الإسرائيلية

إن تركيا ليست بلدًا عربيًا؛ ولهذا فهي ليست جزءًا من الصراع العربي ـ الإسرائيلي بشكل مباشر، ولذلك فقد كانت أول دولة إسلامية تنشئ علاقات مع دولة الاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٤٩م، بعد أن اعترفت بها اعترافًا قانونيًا كاملاً وتبادلت معها العلاقات الدبلوماسية والتجارية منذ عام ١٩٥٠م، وشجعت هجرة اليهود الأتراك إلى الكيان الصهيوني، في حين أنها رفضت الاعتراف بالقضية الفلسطينية حتى نهاية السبعينات.

لقد تجلى الانحياز التركي للكيان الصهيوني في مواقف ومواقع عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

ـ الوعود التركية بمد إسرائيل بالمياه وإدراجها ضمن «مشروع أنابيب السلام التركي» عام ١٩٨٨م.

ـ تأكيد رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين عام ١٩٨٩م على العلاقات الوثيقة بين البلدين ودور تركيا في الإستراتيجية الغربية المدافعة عن المصالح الصهيونية في الشرق الأوسط.

ـ دور تركيا الأساس في تسهيل أمر إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية بين الكيان الصهيوني والجمهوريات الإسلامية باستثناء تركمانستان(٥٥).

ـ التعاون الإسرائيلي ـ التركي لتنمية موارد المياه التركية والمشروعات الزراعية.

في ضوء ماتقدم يتضح أن هناك تطابقاً وتشابهاً بين الكيانين التركي والصهيوني، مع العلم أن لكل منهما نظرته المصلحية الإستراتيجية في العلاقة. ويمكن تلخيص القواسم المشتركة في النقاط التالية:

ـ سوء العلاقات مع جيران كل منهما مصحوبًا بطابع عداء مستحكم.

ـ الشراكة الإستراتيجية بينهما في عملية اغتصاب أراضي دول الجوار الجغرافي: (الجولان السورية ـ لواء الأسكندرونة).

ـ العنصرية ونظرة الاستعلاء والتفوق.

ـ الاندماج في المنظومة الغربية والاعتماد عليها.

ـ الموقف السلبي من القضايا المصيرية المطروحة في المنطقة.

ـ نظرتهما التكاملية لبعض.

ـ محاولاتهما المستمرة لتوسيع مجالهما الحيوي على حساب دول الجوار الجغرافي استناداً على مزاعم تاريخية: (كركوك، الموصل، الأراضي العربية المحتلة) وسرقة المياه العربية.

لكل ما سبق يتضح عمق العلاقة التركية ـ الإسرائيلية والقواسم المشتركة بينهما، الأمر الذي استغلته الدولتان لأبعد الحدود لتحقيق طموحاتهما في المنطقة، ومن بينها الاستيلاء والتحكم في الموارد المائية لما لها من أهمية قصوى كما أسلفنا من قبل.

د ـ العلاقات التركية العربية

ألقى ماضي الهيمنة التركية على العرب بظلاله على حاضر العلاقات العربية ـ التركية ومستقبلها، إذ إن الرؤية العربية القومية ترى أن الوجود التركي في المنطقة العربية الذي دام أربعة قرون (١٥١٦ ـ ١٩١٨م) كان يمثل استعماراً سياسيًا اتخذ من وحدة الدين غطاءً له، مما كان سببًا في عنف ردة الفعل القومي العربي ضده، خاصة وأن ذاك الاستعمار كان يقوم على التفرقة العنصرية بين الطورانية باعتبارها الجنس السيد من ناحية، وبين

العرب أو الفلاحين باعتبارهم الجنس المحكوم من ناحية أخرى.

في الوقت الحاضر تحاول تركيا أن تثبت للدول العربية حسن نواياها تجاههم ونسيانها الماضي البغيض من حيث الظاهر، إلا أن السياسات التركية تثبت عكس ذلك تمامًا، فقد ظلت تركيا تبحث عن موقع لها في المجموعة الأوروبية، حتى بعد أن تنكرت لها نتيجة التحولات الإقليمية الدولية، غير أن فشلها في تثبيت موقعها الفاعل والمؤثر ضمن هذه المجموعة، دفعها إلى بذل كل جهودها للتعويض عن هذه الخسارة في الوطن العربي، أي اللجوء إلى موقع أكثر ثباتًا وفائدة لها، دون أن تتخلى بشكل كلي عن طموحها في الوصول إلى مكان مناسب داخل المجموعة الأوروبية، علمًا بأن العرب لم ينسوا التوجهات التركية ناحية الغرب منذ كمال أتاتورك وحتى الآن.

نظرًا للارتباط التبعي الوثيق بالغرب، ذلك الارتباط الذي لا تملك تركيا القدرة على الإفلات منه بسهولة، ولأنها تؤدي دورًا أو وظيفة غربية في المنطقة؛ فقد أوكلت لها عدة مهام سياسية واقتصادية وإستراتيجية وايدولوجية، وتلاقت الغايات الأوروبية والأمريكية في النظر إلى تركيا والاعتماد عليها بشأن الحفاظ على منطقة الخليج العربي منطقة مصالح حيوية لدول حلف الأطلسي ولحماية المصالح الأمريكية فيها[٥٦]. مما يعني أن الغاية التركية ـ الأوروبية ـ الأمريكية تتحمور حول ضرورة التحكم بجميع الموارد الحيوية بالمنطقة وعلى رأسها النفط. ولهذا فقد اعتمد الرئيس تورغوت أوزال مبدأ: «مبادلة النفط بالمياه». ويؤكد الرئيس سليمان ديميريل عام ١٩٩٣م أهمية تركيا بقوله: «إن مكانة تركيا في الوقت

الحاضر تعطيها دوراً كبيراً كجسر بين آسيا وأوروبا وكبوابة للدخول إلى أسواق الجمهوريات الإسلامية ودول آسيا الوسطى»[٥٧]. غير أن الواقع يشير إلى غير ذلك، حيث إنها مازالت تستخدم شتى الذرائع لإضعاف العالم العربي وبعض الدول الإسلامية من حولها، كما حدث على سبيل المثال أثناء حرب الخليج الثانية بتهديداتها لكل من سوريا والعراق واستخدام أراضيها بواسطة القواعد العسكرية الغربية للانطلاق نحو غاياتها في المنطقة العربية والإسلامية، وكذلك تظاهرتها الاحتفالية التي دشنت فيها سد أتاتورك بعد أن قطعت مياه الفرات عن سوريا والعراق.

إن السياسات المائية التركية تشكل جزءاً هاماً من الإستراتيجية التركية ـ الغربية ـ الإسرائيلية التي ترمي إلى تحقيق الطموحات التركية ـ الإسرائيلية الرامية إلى الهيمنة على المنطقة وفي ذات الوقت تحقيق الغايات الإستراتيجية الغربية بإضعاف العنصر العربي والإسلامي في المنطقة حتى لايشكل خطورة على مصالحها الحيوية بداخلها. ومن هذا المنطلق يتضح البعد الجيوبولتيكي للعلاقات العربية ـ التركية، ممثلاً في العلاقات التركية ـ العراقية والعلاقات التركية ـ السورية. التي نوجزها في السياق التالي:

١ ـ العلاقات المائية التركية ـ العراقية

تحتل مشكلة الموصل وكركوك مكانًا بارزًا في العلاقات التركية العراقية، لاعتبار تركيا الموصل جزءاً من الوطن التركي الأم. والواقع أن هذا الجزء من القطر العراقي يعد أحد نقاط الضعف الجيوبولتيكي للعراق، إذ إنه خطط له منذ رسم الحدود بين الدولتين بعيد الحرب العالمية الأولى ليشكل قنبلة موقوته بينهما. على هذا الأساس أصبحت قضية الموصل

وكركوك موضع اهتمام الساسة الأمريكيين وخططهم ومشروعاتهم المتصلة بالمنطقة.

من هنا برزت مشكلة نهر الفرات ورقةً فعالة باتت تركيا تستخدمها سلاحاً في حربها مع العراق وسوريا، استناداً إلى الحقائق التالية الخاصة بالعراق: [٥٨]

- إن نقص كل مليار م٣ من المياه سنويًا سيؤدي إلى نقصان نحو ٢٦٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية العراقية.

- بعد إكمال بناء السدود التركية الـ ٢١ سيخرج نحو ٤٠٪ من الأراضي الزراعية العراقية في حوض نهر الفرات من نطاق الاستثمار الزراعي (٣ر١ مليار دونم) وتوقف محطة الطاقة الكهربائية في القادسية كليًا.

- سيفقد العراق مايولده من حوض نهر الفرات من طاقة كهربائية تبلغ ٤٠٪ من حاجته السنوية.

- اجتماعيًا فإن الضرر سيطال نحو ٥ر٥ ملايين نسمة بمراكز العراق ومحافظاته وقضاءاته ونواحيه وقراه

انطلاقًا مما تقدم يتضح أن عنصر المياه أصبح يثير شهية الأتراك للضغط على العراق لتحقيق مآرب سياسية وإستراتيجية أخرى، على رأسها مقايضة مياه الفرات بمنطقتي الموصل وكركوك، مما يشير إلى أن نظرية المجال الحيوي قد وجدت تطبيقًا لها في هذا السياق، تارة بزيادة المجال الحيوي التركي وأخرى بتقليص المجال الحيوي العراقي. وكلاهما ذوا فائدة مزدوجة لتركيا وحلفائها الغربيين والإسرائيليين.

٢ ـ العلاقات المائية التركية ـ السورية

بعيدًا عن المعطيات الجغرافية المائية لحوض نهر الفرات التي استعرضناها سابقًا من حيث كميات المياه المتاحة، وبعيدًا عن المبررات التركية لمشاريعها المائية في أعالي نهر دجلة والفرات؛ فإن لمشكلة المياه بين تركيا وسوريا أبعادًا جيوبولتيكية تتمثل في النقاط التالية:

- اغتصاب تركيا للواء الأسكندرونة بمقتضى معاهدة الصداقة التركية الفرنسية عام ١٩٣٨م رغم أنه منطقة عربية التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا، ظلت تحت السيادة القانونية للحكومات السورية حتى أثناء الانتداب الفرنسي.

- استخدام لواء الأسكندرونة ورقة ضغط سياسي بيد الأتراك في أي لقاء مع المسئولين السوريين تطالب بها تركيا شطبه عن الخارطة السورية وحذفه شرطاً لإقامة علاقات حسنة بين الجانبين.

- تشابه الوضع بين اغتصاب لواء الأسكندرونة واغتصاب الجولان السورية بواسطة الكيان الصهيوني.

- لجوء تركيا لمشروعاتها المائية في أعالي الفرات يعد امتدادًا لسياستها الرامية لإضعاف العنصر السوري بوصفه منافساً لها في قيادة المنطقة.

- استخدام تركيا نهر الفرات ورقة ابتزاز مع سوريا لأن منبعه يقع خارج نطاق السيطرة السورية، مما يعني تسييس المياه واستخدامها أداة من أدوات المساومة والتهديد والإجبار في التعامل السياسي.

- القرار التركي بقطع مياه الفرات لمدة شهر كامل عن سوريا (١٩٩١م) كان قراراً سياسيًا وعسكريًا تركيًا بقدر ما كان قراراً مائيًا اقتصاديًا، وكان

جرس الإنذار المبكر إلىٰ أن مستقبل الزراعة، بل الحياة، علىٰ حوض نهر الفرات سيكون حافلاً بالمآسي والآلام.

ـ تلويح الأتراك بالتهديد المبطن لسوريا والعراق بأنه بإمكانهم أن يفعلوا بنهر الفرات ما فعله الأمريكيون مع المكسيك عندما حولوا كليًا مجرىٰ نهر كلورادو عن الأراضي المكسيكية(٥٩).

ـ توظيف تركيا لجانب من القصور الجيوبولتيكي لسوريا المتمثل في أنها تعد أفقر أطراف نهر الفرات الثلاثة بالموارد المائية ـ كما أوضحنا سابقًا ـ وأن تنميتها الزراعية تعتمد بنسبة ٩٠٪ علىٰ نهر الفرات، فضلاً عن اعتمادها عليه للشرب والصناعة وتوليد الكهرباء.

ـ استفادة تركيا من سد أتاتورك لاتقتصر علىٰ توليد طاقة كهربائية رخيصة تفيض عن حاجتها بل له غايات اقتصادية أخرىٰ عن طريق بيع فائض من المواد الغذائية بالعملة الصعبة نتيجة ري مئات الآلاف من الهكتارات في منطقة شرق الاناضول علىٰ حساب سوريا.

ـ إن مشروع الغاب (Gap) التركي سيحول تركيا إلىٰ دولة غذائية مصدرة تموّل الشرق الأوسط وتتحكم بسياساته عبر سياسة «الأمن الغذائي».

ـ إن هذا المشروع سيحرم سوريا من ٤٠٪ من حاجتها للمياه وإخراج نحو ٨٦٠ ألف دونم من نطاق الأراضي المزروعة، إضافة إلىٰ تقليص في طاقتها الكهربائية، مما يعني اعتمادها في أمنها الغذائي والصناعي علىٰ تركيا (تبعية اقتصادية).

ـ الربط التركي بين أي تسوية للمياه مع سوريا وبين التعاون للحد من النشاط الكردي.

ـ الربط بين اتفاقيات توزيع مياه نهر الفرات ومياه نهر العاصي الذي ينبع من سوريا ويفيض إلى لواء الأسكندرونة، مما يعني أن تركيا ترمي إلى أن تنتزع اعترافًا ضمنيًا بتبعية لواء الأسكندرونة لها وهذا ما يرفضه السوريون باستمرار.

ـ محاولة تركيا الوقيعة بين العراق وسوريا بسبب المياه، حيث إنها تساوم إحداهما بإعطائه قدراً أكبر من مياه نهر دجلة على حساب الطرف الآخر، لإثارة الخلافات بينهما وإضعافهما لصالحها.

ـ تسويق تركيا لمشروع أنابيب السلام لمصلحة إسرائيل إضعاف للموقف السوري في مواجهته للعدوان الإسرائيلي وفي استرداده لحقوقه المغتصبة بواسطة الكيان الصهيوني.

ـ الحلف الاسرائيلي ـ التركي له ارتباط وثيق بالمشروعات المائية التي تقوم بها تركيا على نهري دجلة والفرات لإضعاف الدولتين العربيتين.

* * *

الفصل الرابع
البعد الجيوبوليتيكي لمشكلة مياه نهر الأردن وأنهار بلاد الشام

أولاً : الميزان المائي لدول حوض نهر الأردن وبلاد الشام

على الرغم من تضارب الإحصاءات فإنه يمكن القول إن هناك فجوة بين الطلب على الماء والمتاح منه في بلاد الشام، وتبدو كبيرة في كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل نتيجة للزيادة السكانية الهائلة في كل من الدول الثلاث، إذ يقدر مجموع السكان في الدول الثلاث بنحو ١١ مليون نسمة في الوقت الحاضر، يعتمدون على مصادر مائية عذبة تقدر بنحو ٤ مليارات م٣، تأتي من إيرادات نهر الأردن وروافده (١٢٨٧ مليون م٣) ومما يتساقط على المنطقة من أمطار.

حسب رأي الكثيرين من الخبراء فإن الأوضاع في حوض نهر الأردن تنذر بخطر عظيم عندما تتعدى احتياجات إسرائيل المائية مواردها المتاحة بنحو ٤٠٪، حيث تشير التقديرات المتحفظة إلى أن عجز إسرائيل عام ٢٠٠٠م سيبلغ نحو ٨٠٠ مليون م٣. مع احتمال نضوب المياه الجوفية التي تشكل مايزيد على نصف رصيدها المائي، علاوة على تملحها قبل نضوبها[٦٠]. أما الأردن فسوف يواجه عجزاً مائيًا يصل إلى نحو ٢٪ من موارده الحالية المتاحة[٦١]. على الرغم من أن الجزء الأعلى من نهر الأردن قد تمت تنميته بأقصى طاقة ممكنة.

أما إسرائيل فتستخدم ٩٥٪ من إجمالي مصادر مياهها المتجددة البالغة نحو ١٧٥٥ مليون م٣، المعتمدة أساسًا على المياه المنقولة من نهر الأردن إلى أجزائها الغربية عبر الناقل القومي للمياه. ويرى الخبراء أن إسرائيل ستواجه عام ٢٠٠٠م عجزًا مائيًا يقدر بنحو ٨٠٠ م٣ سنويًا، وهو مايعادل نصف استهلاكها الحالي للمياه تقريبًا، على الرغم من أنها تخطط لتقليل كمية المياه المستخدمة في الري بنسبة ١٥٪ عن ذي قبل في حين يبلغ استهلاك الفرد الإسرائيلي من المياه العذبة خمسة أضعاف مايستهلكه الفرد في الدول المجاورة[٦٢].

في المقابل بلغ استهلاك الأردن من المياه نحو ٨٧٠ مليون م٣، وحسب توقعات «توماس ناف» فإن الطلب السنوي على المياه في الأردن سيصل إلى نحو مليار م٣ في عام ٢٠٠٠م، مما يعني عجزًا مائيًا متوقعًا يتراوح بين ١٧٠ و ٢٠٠ مليون م٣[٦٣].

وتجدر الإشارة إلى أن الأردن تستخدم نحو ١٣ مليار م٣ من المياه سنويًا من نهر اليرموك في أغراض الزراعة المروية بحوض نهر الأردن. ومن المتوقع أن تبلغ طاقة سد الوحدة التخزينية عند اكتماله نحو ٢٢٠ مليون م٣[٦٤] سنويًا. ويساعد على تنظيم تدفق مياه نهر اليرموك، مما يساعد على ازدياد الرقعة الزراعية المروية في وادي الأردن. أما في حال عدم تنفيذ هذا المشروع فإن برنامج التنمية السوري الخاص بحوص اليرموك سيمكنها من تحويل نحو ٤٠٪ من مياهه، مما قد يؤدي إلى زيادة احتمالات الصراع بسبب تناقص مياه اليرموك بالنسبة للأردن، علمًا بأن الأردن تستخدم معظم نصيبها من مياه اليرموك في الزراعة بمناطق وادي الأردن وعبر

الأنابيب إلى المناطق الحضرية والصناعية.

إن الصورة في الأراضي المحتلة تبدو أكثر قتامة وأكثر تعقيداً. ومن المعروف أن المواطنين العرب في الضفة الغربية قبل الاحتلال كانوا يستخدمون ثلاثة مصادر مائية هي: نهر الأردن، الينابيع والآبار. ويقدر متوسط صافي المياه المتاحة بنحو ٧٠٠ مليون م٣، يذهب معظمها (نحو ٥٠٠ مليون م٣) إلى مجمعات المياه الجوفية، والباقي يجري عبر الوديان نحو المنحدرات الغربية والشرقية ويستغل جزء منه لأغراض الري.

يقدر إجمالي الإيرادات بالأراضي المحتلة نحو ٢٠٠ مليون م٣ منها نحو ١٠٠ مليون م٣ تستخرج من المياه الجوفية ونحو ٧٠ مليون م٣ من الينابيع ونحو ٣٠ مليون م٣ من الآبار السطحية. وكل هذه الكميات تشكل ٣٠٪ فقط من مجموع المياه المستهلكة.

في مقابل القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على استخدام المزارعين الفلسطينيين لموارد المياه العربية؛ سمحت للمستوطنات اليهودية المقامة في الضفة الغربية بحفر ١٧ بئراً، ومع أن هذا العدد لايشكل أكثر من ٥٪ من عدد الآبار العربية إلا أنها تسحب ١٧ مليون م٣ من المياه، أي حوالي ٤٠٪ من كميات المياه التي يسمح للآبار العربية بسحبها[٦٥].

يحصل الإسرائيليون على نحو ثلث المياه التي يستهلكونها من الضفة الغربية، وهذا الثلث يعادل ٨٠٪ من احتياطي الضفة الغربية من المياه (حوالي ٥٠٠ مليون م٣). وحتى قبل حرب ١٩٦٧م كانت إسرائيل تنهب أكثر من ٦٠٪ من مياه الضفة عن طريق سرقة المياه الجوفية بالضفة داخل

حدود فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م. وقد خططت السلطات المائية الإسرائيلية لتوزيع ١٣٧ مليون م٣ في السنة على الفلسطينيين في الضفة الغربية (نحو مليون نسمه) مقابل ١٠٠ مليون متر مكعب للسكان اليهود (نحو مائة ألف نسمة)، مما يعني أن السكان اليهود يتعدون حصتهم المقررة بنحو الثلث على حساب السكان العرب[٦٦].

بالنسبة لقطاع غزة فإن المراقبين يصفون الموقف المائي فيها بأنه قنبلة موقوته تنتظر الانفجار، بسبب استغلال الطبقة الحاملة للمياه بشكل كبير. وقد أظهرت الدراسات أن الاستهلاك البشري والزراعي للمياه منذ عام ١٩٨٥م قد فاق إمكانية التجدد الطبيعي لطبقة المياه في القطاع، مما أدى إلى تلوثها بواسطة تغلغل مياه البحر إليها. وبإجراء موازنة بين كميات المياه التي تضخ سنويًا من ١٧٧٥ بئرًا والبالغة نحو ١٢٠ مليون م٣ من الماء، وبين التعويض الناتج للطبقات المائية الجوفية من مياه الأمطار والمقدر بنحو ٧٠-٨٠ مليون م٣، بالإضافة إلى المياه الجوفية التي تجري نحو القطاع من الجهة الشرقية، نستنتج أن حجم النقص السنوي في مخزون المياه الجوفية في القطاع يقدر بنحو ١٥ - ٢٠ مليون م٣ سنويًا[٦٧].

تسيطر مرتفعات الجولان على معظم مصادر المياه في منطقة الجليل شمال فلسطين، إذ يتدفق منها حوالي ٣٣٪ من المياه المستخدمة في الأغراض المنزلية وفي الري في فلسطين بكاملها، مما يعطيها قيمة إستراتيجية مميزة.

تقدر حاجة إسرائيل لمستوطناتها في الجولان من المياه حسب مخططاتها بنحو ٤٦ مليون م٣ من الماء سنويًا. وحاليًا تزود المستوطنات الشمالية بنحو ٤ر٧ مليون م٣ من الماء سنويًا من تجميع مياه الينابيع ومن الآبار ومن مياه

الفيضانات المتجمعة في حوض رام الله. أما المستوطنات في المنطقة الوسطى والمنطقة الجنوبية فتعتمد في مصادر مياهها حاليًا على ضخ المياه من بحيرة طبريا بمعدل ١٣ مليون متر مكعب من الماء سنويًا(٦٨).

ثانيًا: عوامل الصراع حول المياه بحوض نهر الأردن وأنهار بلاد الشام

إن العوامل التي تذكي نار الصراع حول المياه بمنطقة الصراع العربي- الإسرائيلي كثيرة متداخلة. وسنحاول إيجازها في النقاط التالية:

أ- ضعف الموارد المائية المتجددة داخل حدود إسرائيل التي حددتها اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩٤٨م لأسباب جغرافية، مما جعلها قاصرة عن تحقيق اهداف تنميتها.

ب - التركيز الإسرائيلي على منطقة الضفة الغربية لنهر الأردن كمجال إستراتيجي ومجال حيوي استيطاني واقتصادي بما يشتمل عليه من مقومات زراعية وتعدينية ومائية(٦٩). ومن ثم الإصرار على التمسك به دون مراعاة لحقوق سكانه الفلسطينين.

ج- ارتكاز الاقتصاد الإسرائيلي، في جانب كبير منه، على الزراعة لاسباب بيئية واقتصادية واجتماعية واستراتيجية، مما يفسر اضطرارها لاستنفاد جزء كبير من مخزونها المائي في خزاناتها الرئيسة القائمة في الجليل والضفة الغربية وعلى الشاطئ بين حيفا وقطاع غزة(٧٠).

د- اهتمام الدول العربية بالمنطقة لتنمية مواردها المائية لمقابلة احتياجاتها المتزايدة للمياه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية واستباقًا لما تقوم به إسرائيل من مخططات لاستغلال المياه العربية.

هـ- سرقة إسرائيل للمياه العربية وقد تمثلت في الآتي :

١- تحويل إسرائيل لقسم كبير من مياه نهر الأردن إلى المستوطنات اليهودية دون مراعاة للحاجة الشديدة في الضفة الغربية إلى هذه المياه.

٢- التحكم الكامل بنهر الأردن على أثر حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧م وقطع الطريق أمام الجهود العربية للاستفادة المشتركة من مياه نهر الأردن[٧١].

٣- تهديد إسرائيل لمشروع تحسين استخدام مياه نهر اليرموك بواسطة الأردن وسوريا، بحجة أنه يقلل من منسوب نهر الأردن.

٤- اعتراض إسرائيل على إنشاء سد المقارن الأردني، مما حرم الأردن من مصادر مائية إضافية.

٥- سيطرة إسرائيل على جميع مصادر المياه في الضفة الغربية والجولان منذ عام ١٩٦٧م واستغلال مياههما لمصلحتها[٧٢].

٦- باحتلالها لهضبة الجولان تمكنت إسرائيل من السيطرة على أهم رافدين من روافد نهر الأردن (الدان وبانياس) الذين يوفران ثلث منسوبي مياه نهر الأردن، بالإضافة إلى مياه الجولان الأخرى.

٧- ترمي سيطرة إسرائيل على جنوب لبنان منذ عام ١٩٧٨م الى السيطرة على مياه نهر الليطاني الذي يمد إسرائيل بنحو ٨٠٠٠ مليون م٣ سنويًا، عن طريق نفق بطول ٢٠ كيلاً نحو الأراضي المحتلة، حسب تقرير مراقبي الأمم المتحدة المقدم إلى الأمين العام للمنظمة الدولية عام ١٩٨٦م[٧٣].

ثالثًا: البعد الجيوبولتيكي لمشكلة مياه حوض الأردن وبلاد الشام

أ-إسرائيل ونظرية المجال الحيوي

المتتبع للسياسة الإسرائيلية منذ نشأة الكيان الصهيوني وحتى يومنا هذا يلاحظ طغيان فكرة المجال الحيوي عليها، وذلك لأن هذا الكيان قد ارتكز في تكوينه على تطبيقه نظرية المجال الحيوي في الفكر الجيوبولتيكي والتي تصور الدولة على أنها كائن حي يحتاج لنموه وبقائه الى مجال يشتمل بداخله على كل احتياجات الدوله المادية والبشرية . . ولما كانت المياه أحد أهم عناصر المجال الحيوي لأي وحدة سياسية فقد احتلت حيزًا كبيراً في الفكر الصهيوني منذ القدم، وحتى قبل إنشاء الكيان الصهيوني بفلسطين المحتلة، واستوعب الصهاينة منذ وقت مبكر أهمية السيطرة على المياه ووضعوا الإستراتيجيات للاستيلاء عليها أو من خلال الاتفاقيات[٧٤].

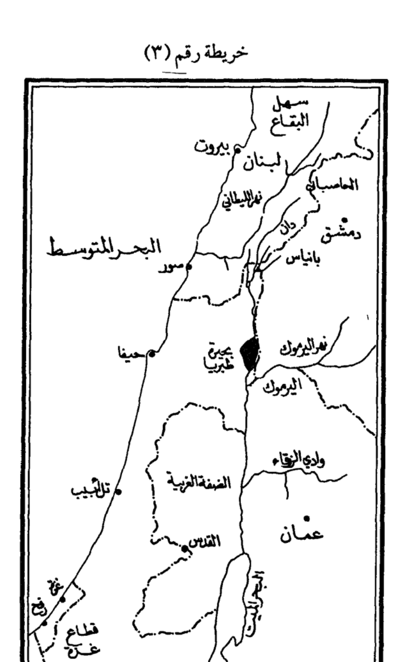
ويكفي أن نشير إلى تصريح ديفيد بن غوريون في عام ١٩٥٥م حين قال: «إن اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه، وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل، وإذا لم تنجح في هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين[٧٥].

جاء في دراسة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية أعدها جورج المصري الباحث في الشئون القومية: «أنه إذا كانت المياه إحدى مفردات الصراع القائم بين العرب وإسرائيل، فإن أطماع إسرائيل في المياه العربية يعتبر جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة الموارد التي تشتمل على النفط والمعادن والسياحة والحصول على الأيدي العاملة الرخيصة والموارد الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى المياه، ولذلك فإن سياسة إسرائيل المائية هي جزء

أصيل من إستراتيجيتها التوسعية»[٧٦]. فبعد أن تمكن الإسرائيليون من تحقيق غايتهم الأولى المتمثلة في إنشاء دولة قومية لليهود في فلسطين؛ شرعوا في السعي لتحقيق غايتهم الثانية وهي حصولهم على حدود آمنة لدولتهم تحوي بداخلها مجالاً حيويًا يشتمل على مناطق غنية بالموارد الزراعية والمائية والتعدينية وكل ماهو ضروري لبناء دولة عصرية ذات قوة شاملة بمعناها الأوسع العريض.

لقد بات واضحًا منذ قيام إسرائيل مدى إدراك قادتها لأهمية المياه بوصفه أحد أهم مكونات المجال الحيوي الإسرائيلي، ووضح عند مناقشتهم مع لجنة التوفيق التي كونت بعد عام ١٩٤٨م مع العرب استمرار تطلعهم إلى شرق الأردن وجنوب لبنان بهدف إدخال مصادر المياه السطحية وعلى رأسها منابع نهر الليطاني داخل حدود إسرائيل[٧٧].
وكتب بن غوريون في مقدمة كتابه السنوي لإسرائيل عام ١٩٥٦م موضحًا أهمية إعمار صحراء النقب بقوله: «إن تعمير النقب أصبح يشكل ضرورة استراتيجية وسياسية واقتصادية لإسرائيل فضلاً عن الدوافع التاريخية، ولما كان هذا التعمير يتوقف على توفير المياه، فإن مشكلة المياه بالنسبة لإسرائيل قد أصبحت مسألة ترتبط بأهداف وجودها وغايتها الصهيونية، وإن معركة إسرائيل من أجل البقاء تستلزم التمدد لتوسيع المجال الحيوي والسيطرة على مصادر المياه المتوفرة بداخله واستثمارها لصالحها، وعلى رأس تلك المصادر نهر الأردن وروافده التي تنبع معظمها من الأراضي العربية المجاوره لإسرائيل (سوريا ولبنان)»[٧٨]. (خريطة رقم ٣)

خريطة رقم (٣)



مجرى نهر الأردن

المصدر: مؤتمر الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٠م، ص ٢٠٥.

يقـول ليفي اشكـول، رئيس وزراء إسـرائيـل الأسبق، في إشـارة للوزن الجيوبولتيكي للمياه في إسرائيل «إن حرب الاستقلال (١٩٤٨م) قد منحت إسرائيل مسـاحات شاسعة من الأراضي، إلا أنـها تفتقر إلى المياه كأحد أهم العوامل التي تحد من التنمية الزراعية في إسرائيل»، وأضـاف إن المياه ليست محدده في كمياتها فحسب بل إن توزيعها الجغرافي غير مناسب.

ب ـ الادعاءات الدينية والخريطة السياسية الإسرائيلية

لقـد كـان العـامل الديـني والعـامل التـاريخي من أهم الركـائز التي استند عليهـا زعـمـاء الصـهـيونـيـة في مـخـططاتهم للاستـيـلاء على مـصـادر المياه بالمنطقة. فمن الناحية الدينية يستند اليـهود في ادعاءاتهم بحقهم في امتلاك العـديد من الأراضي العـربيـة إلى بعض الـنصـوص التي وردت في الـتـوراة التي تحتوي ـ حسب وجـهة نظرهم ـ على مجموعة من الوعـود والتشريعات الإلهية التي تكسبهم الحق الأبدي عليها. ويبرز من تلك النصـوص التركيز على المياه كعـامل محدد لتلك الأرض الموعودة، لأن بعـض النصوص تحدد أرض الميـعـاد بتلك المنطقـة المحـصـورة بين نهـر الفـرات ونهـر النيل في مصر[٧٩]. واستدلوا على ذلك بالنص الـتوراتي الذي يقول: «يطرد الرب جميع هؤلاء الشعوب من أماكنهم، فترثون شعوبًا أكبر وأعظم منكم. كل مكان تدوسه بطون أقـدامكم يكون لـكم، من البـرية في لبنان، حتى النهـر نهر الفرات إلى البحر بحر العرب يكون تحكم»[٨٠].

تطبـيـقًـا لهـذا النص التـوراتي فإن الحـاخـام إيزاكس أحـد كـبـار دعـاة الصـهيونيـة من الجيل الأول قد قـام برسم خـريطة توضح الحـدود الحقيـقيـة للأرض المقـدسـة في كتـابه الذي أصـدره في عـام ١٩٠٦م، تمامًا كـمـا جـاء

وصفها في النص التوراتي سالف الذكر، وقد حذا حذوه في هذا المجال تيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية في تطبيقه لنصوص التلمود التي تؤكد على الربط بين الرقعة المطلوب الاستيلاء عليها وحجم السكان اليهود الذين سيقطنونها، مع الأخذ في الاعتبار إجراء التوسع الإقليمي بشكل تدريجي، بما يتماشى واحتياجات الدولة اليهودية (إسرائيل الكبرى)، إذ أن التلمود ـ حسب زعمه ـ قد شبه حدود إسرائيل بجلد الغزال من حيث مرونته وقابليته للاتساع ليستوعب أي زيادة تطرأ على لحمه وعظمه[٨١].

لقد اختلف الربانيون أحبار اليهود في تحديد حجم رقعة الدولة اليهودية وماهية حدودها نتيجة اختلافهم في تفسير نصوص التلمود، ولكنهم توصلوا إلى تحديد أدنى لتلك الدولة الموعودة التي تشتمل على المنطقة الواقعة من دان شمالاً إلى بئر السبع جنوبًا، بما في ذلك ضفتي الأردن، حيث تحدها بادية الشام من الشرق والبحر المتوسط من الغرب. وقد اعتمد صاحب كتاب: «الصهيونية والمستقبل اليهودي» الذي صدر في لندن عام ١٩١٦م هذه المساحة حداً أدنى يمكن قبوله وطناً جديداً لليهود، لأن الحد الأقصى حسب نصوص كتابهم المقدس يمتد من نهر مصر إلى نهر الفرات، مضافًا إليه كل المناطق التي يفترض أن تعطي للدولة اليهودية كل المرتكزات التي يحتاج إليها اقتصاد عصري، ومقومات الدفاع العسكري لتأمين منابع نهر الأردن ونهر الليطاني وثلوج حرمون واليرموك وروافده. ويذهب بعضهم أبعد من ذلك (جماعة جوش آمونيم) ويزعمون أن الوعد الإلهي يؤكد أن الحدود يجب أن تمتد لتطال الينابيع التي تأتي منها هذه الأنهار: أي الهضبة الأثيوبية والهضبة التركية ضمانًا للحصول المستمر للمياه العذبة لدولة إسرائيل الكبرى[٨٢].

ج ـ الحدود المائية والأمن القومي الإسرائيلي

بالنظر إلى خريطة إسرائيل التوسعية نلحظ تلازمًا واضحًا بين الحدود المائية والحدود الأمنية. وتعمل إسرائيل دائمًا لإيجاد تلاؤم وتلازم بين الخريطتين. ويمكن توضيح ذلك بالآتي:

١ـ تلازم حدود الدولة الإسرائيلية مع مستوياتها الثلاثة (الصغرى، المتوسطة، الكبرى) بالحدود المائية. فدولة إسرائيل الصغرى تحد بأنهار الليطاني والحصباني وبحيرة طبرية والبحر الميت، في حين تحد دولة إسرائيل المتوسطة كل من نهر الأردن والبحر الأحمر وقناة السويس، أما إسرائيل الكبرى فتمتد من نهر النيل في الغرب وإلى نهر الفرات في الشرق حسب الشعار الإسرائيلي المرفوع فوق الكنيست: «حدودك يإسرائيل من الفرات إلى النيل».

٢ـ وضوح محور المياه في كل الحروب التي شنتها إسرائيل على الدول العربية منذ قيامها، فقد استهدفت العمليات التي قامت بها على الجبهة السورية في السنوات التالية لعام ١٩٤٨م الاستيلاء على كامل ضفاف بحيرة طبرية والحولة وكان الوصول لقناة السويس هدفًا لعدوان ١٩٥٦م، والوصول إلى نهر الأردن وتحويل مجراه كان العامل غير المباشر في شن حرب ١٩٦٧م بجانب الوصول إلى قناة السويس مرة أخرى لاتخاذهما حدين طبيعيين لإسرائيل المتوسطة. كما كان الاستيلاء على أراضي جنوب لبنان ومنابع المياه فيها أحد العوامل المحدده لغزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢م.

يرى العديد من الخبراء أن إستراتيجية إسرائيل في المرحلة القادمة تقوم

على ضرورة إعطاء الأمن المائي أولوية على الأمن الحدودي، وذلك لتحقيق اكتفائها الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والتحكم فيه لتسويقه لبعض دول الشرق الأوسط. وليس أدل على هذه الإستراتيجية من إصرار إسرائيل على التوسع الاستيطاني لضمان المزارع والمستهلك والمدافع عنها.

ذكرت الباحثة الامريكية ليزلي شميدا في بحثها أمام ندوة إقامتها جامعة اليرموك عام ١٩٨٤م أن إسرائيل تحتفظ بالتفوق العسكري على الدول العربية المجاورة لحماية مواردها المائية وتدمير أي محاولة لتنمية موارد مائية عربية. وأضافت أنه إذا فشلت الدول العربية في اعتماد إستراتيجية مائية متكاملة ومنسقة، ستبقى سياسة إسرائيل المائية هي العامل الأساس الذي سيديم الصراع العربي-الإسرائيلي، خاصة وأن الإستراتيجية الإسرائيلية تعتمد على توسيع مجالها الحيوي لتأمين الموارد المائية اللازمة لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية. ولم تعد التدابير الإسرائيلية المتبعة لحل أزمة المياه كافية لمجابهة الحاجة المتزايدة للمياه بداخلها، ولهذا فقد بدأت تتجه لتدابير خارجية بخطى ثابتة وبتخطيط دقيق لزيادة إمكاناتها المائية، مما له مساس مباشر بالمياه العربية والحقوق العربية(٨٣).

يتجلى البعد الجيوبولتيكي للمياه ضمن الصراع العربي-الإسرائيلي مرة أخرى من حيث وجهات النظر الإسرائيلية القائلة «إن لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة بل ولدولة إسرائيل مصلحة في التزود بمياه من مصادر أجنبية (النيل، اليرموك، الليطاني، المياه التركية) نظراً إلى كونه يزيل الاحتكاكات المتوقعة بشأن الحقوق في مياه المصادر المشتركة، وما دام

التزود الخارجي بالمياه حيوي بالنسبة للمناطق المحتلة ومطلوب بالنسبة لدولة إسرائيل وأساس لضمان السلام الإقليمي فسيكون له حظ نيل التأييد الدولي والتنفيذ شريطة وضع إطار لتسوية سياسية لمشكلات المناطق المحتلة»(٨٤). وبهذا المنطق فإن مشروع تزويد إسرائيل والمناطق المحتلة بمصادر مياه أجنبية مشروط بتسوية سياسية إقليمية، باعتبار أن السلام الإقليمي المنشود - حسب البشع كالي - بغرض إعادة تقويم مصادر المياه الإقليمية والتخطيط لاستقلالها. كجزء من التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي. وبالفعل وجد هذا التوجه تطبيقًا في عمليات التسوية السلمية الجارية حاليًا بين العرب وإسرائيل في المفاوضات الثنائية متعددة الأطراف.

بينما ترىٰ إسرائيل أن مشكلات المياه من النقاط الأساسية التي يجب أن تسوىٰ من أجل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي وتحقيق السلام الدائم في المنطقة، فإن جهات أخرىٰ (المعهد الأمريكي للموارد المائية) تشير الىٰ مصاعب تحقيق شعار: «المياه مقابل السلام» أكثر من تطبيق صيغة: «الأرض مقابل السلام» ويرجع ذلك بصورة أساسية إلىٰ التوزيع الجغرافي للمياه وحاجة الدول العربية الملحة إليها أكثر من أي شيء آخر. كما أن الوسيلة الوحيدة الفعالة في أيدي العرب هي محاصرة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي مائيًا، وعدم السماح باستخدام المصادر العربية للمياه. أي استخدام العرب سلاح المياه ورقة ضغط علىٰ إسرائيل لتحقيق مكاسب في مجالات أخرىٰ.

د - مياه الجنوب اللبناني والأمن القومي الإسرائيلي

يمثل الجنوب اللبناني فجوة كبيرة في إستراتيجية الأمن القومي العربي

باعتباره جغرافيًا يمثل شمال فلسطين المحتلة، ليس فقط من الناحية العسكرية، بل أيضًا من الناحية السياسية والاقتصادية والجغرافية. ومن الممكن أن يستغل العدو الصهيوني إحدىٰ هذه الفجوات للنفاذ منها لتمتين أمنه القومي(٨٥). وتكمن أهمية الجنوب اللبناني من تمتعه بأجود تربة في لبنان من حيث إمكانية المردود الزراعي، وهو بالنسبة لإسرائيل أحد الشرايين المهمة الذي يمدها بمقومات البقاء والصمود والاستمرار. وقد أشارت معظم المذكرات الصهيونية لهذا الشريان الحيوي واعتبرته عصب الحياة لشعب ودولة ووطن. وعلىٰ الرغم من أهمية الأرض في الفكر الصهيوني بوصفه مجالاً حيوياً إلا أن الخبير الأمريكي الشهير «توم ستوفر» الخبير في اقتصاديات المياه والزراعة قد أشار بأن إسرائيل لاتريد الأرض بمعنىٰ الأمن أو بأي معنىٰ من المعاني المتداولة سياسيًا في الصحافة ولكنها تريد الأرض أساسًا وفي الدرجة الأولي ماتحتويه من ثروة مائية بالذات(٨٦). ويربط دافيد بن غوريون بين هجرة اليهود إلىٰ إسرائيل لتعزيز الطاقة البشرية وبين الاستيطان والأمن القومي في ا لفكر الصهيوني. ولهذا فإن لعملية السيطرة الصهيونية علىٰ الجنوب اللبناني ومياهه ارتباطاً وثيقاً بعملية الهجرة اليهودية والتهجير اللبناني عبر نزيف بشري متواصل من الجنوب الذي يعتمد سكانه بنسبة ٩٠٪ علىٰ الزراعة، وتمثل المياه العمود الفقري للاقتصاد الزراعي الجنوبي.

علىٰ ضوء ماتقدم يمكن القول بأن الجنوب اللبناني يأخذ بعداً أوليًا وأهمية قصوىٰ في المنظار الصهيوني إذ إنه يعطي إسرائيل إمكانات لاستقدام مئات الألوف من المستوطنين الجدد إضافة إلىٰ تأسيس قوة

عسكرية وزيادة ٢٠٪ إلى قوة إسرائيل الاقتصادية والسيطرة على مقدرات الجنوب المائية، مما يعطي تبريراً لعملية غزو لبنان في عام ١٩٨٢م وتكريس الوجود الإسرائيلي فيها. والواقع أن مخطط تحويل مياه الليطاني والاستفادة منه قد سبق اجتياح لبنان بعدة سنوات.

في الواقع إن التفكير في الهيمنة على المصادر المائية في فلسطين قديم قدم الحركة الصهيونية نفسها، إذ أدرك قادتها منذ حوالي منتصف القرن الثامن عشر أن تحقيق أهدافهم في تهجير ملايين اليهود إلى فلسطين لن يتم إلا بالتوسع في السيطرة على أرضها وأن التوسع في الأرض لن يتم إلا بتأمين كميات كافية من المياه لإورائها وبالهيمنة الكاملة على مصادرها.

لقد جاء في نشرة لجنة فلسطين البريطانية الصهيونية الصادرة في لندن بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩١٧م: «أن الحد الإستراتيجي الطبيعي الوحيد (للدفاع عن فلسطين) هو القطاع الذي يقع في الشمال من صيدا إلى أقصى الحد الجنوبي للبنان. والحد الطبيعي الآخر هو وادي البقاع وجبل الشيخ»[٨٧]. وتضيف النشرة أن جبل الشيخ هو أبو المياه الحقيقي بالنسبة لفلسطين لايمكن فصله من دون إنزال ضربة قاضية لحياة إسرائيل الاقتصادية، مما يوضح بصورة جلية الاطماع الصهيونية في الأرض اللبنانية التي تعود إلى عام ١٩١٩م عندما تقدمت المنظمة الصهيونية العالمية بمذكرة إلى المجلس الأعلى لمؤتمر السلام في باريس أوضحت فيها معالم الحدود التي تريدها لفلسطين، أي للأراضي التي يراد تحويلها إلى دولة صهيونية.

مما تقدم يتضح مدى تعلق الصهيونيين بالعامل الجغرافي من جهة

وبالعامل المائي من جهة أخرى، الأمر الذي أولته الوكالة اليهودية اهتماماً بالغاً، حيث إنها انتدبت عام ١٩٣٨م أحد الخبراء الأمريكيين في الجيولوجيين (والتر كلاي لودرمليك) ليضع أول مخطط متكامل لتنمية الموارد المائية في فلسطين ضمن الإطار السياسي والاقتصادي والأمن للمطامع الصهيونية في دولة يهودية.

هـ- أزمة المياه بين المبالغة الإسرائيلية والواقع العربي

لقد بدأ الحديث عن أزمة المياه في إسرائيل تتضح معالمه منذ أواخر السبعينات، وتحدث عنها العديد من الكتاب الإسرائيليين بكثير من المبالغة لأسباب سياسية محضة، وصوروا عجز إسرائيل المائي بنهاية القرن بنحو ٨٠٠ متر مكعب. لإيجاد ذريعة تستند إليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتبرير أطماعها في مياه المناطق المحتلة ومن ثم العمل على تكريس احتلالها لهذه المناطق والسيطرة على مواردها الطبيعية، وترمي إسرائيل بذلك إلى تحقيق إستراتيجية مزدوجة تساعدها على تحقيق حلمها في تكوين دولة عصرية لها كل مقومات الدول الكبرى باستغلالها لموارد المياه وفي ذات الوقت حرمان الدول العربية من أهم عنصر من عناصر نموها وتطورها وبقائها على خارطة المنطقة السياسية، وتضاعف من قصورها الجيوبولتيكي في مجالات أخرى.

إن بعض الدراسات تؤكد أن الأزمة المائية في إسرائيل ماهي إلا أزمة مفتعلة لا تمت للواقع بأي صلة، وأن إسرائيل تأخذ حوالي ٥ر٢ مليار م٣ سنويًا مياهاً إضافية زيادة على المياه المتاحة لديها من الجولان والاردن والليطاني واليرموك (٢٩٠ر١ مليار م٣)، ومن الضفة الغربية (مليار م٣)

ومن قطاع غـزة (٣٣ مليون م٣)[٨٨] . وتضيف تلك المصادر أن التلويح بالعـجـز المائي المتـوقع مع بداية عـام ٢٠٠٠م له ارتبـاط وثيق بأطـماعـهـا بالأراضي العربية والمياه بداخلها لتحقيق خططها لاستقدام أكبر عـدد من المهاجرين اليهود، مما يتعارض واقعيًا مع العجز المائي المتوقع للعالم العربي مع بداية القرن القادم الذي يقدر مابين ١٠٠ و١٣٧ مليار م٣ سنويًا، نتيجة الزيادة السكانية المتوقعة والتوسع في استخدامات المياه العذبة للأغراض المختلفة[٨٩] . ولا تقل إستراتيجية المياه بالنسبة لإسرائيل عن إستراتيجيتها الأمنية العسكرية، حيث إنهما يترابطان لضمان مصالح الكيان الإسرائيلي، ومن هنا فإن المياه تعتبر بالنسبة لإسرائيل قضية إستراتيجية ومحورية بالغة الأهمية، باعتبارها شريانًا حيويًا لها، ومن الممكن أن تدخل حروبًا أخرىٰ من أجلها لأنها أحد مظاهر ضعفها الجيوبولتيكي التي تهدد كيانها.

* * *

خاتمة

لقد اتضح من هذه الدراسة أن منطقة الشرق الأوسط عمومًا والمنطقة العربية بصفة خاصة تمر بأزمة مائية بصورة أو بأخرى. وباستعراضنا لمناطق الصراع الثلاث داخل المنطقة العربية تبين لنا أن مشكلة المياه في كل منها مسألة نسبية، إذ إن الميزان المائي وكذلك عوامل الصراع تتباين من منطقة لأخرى، فمثلاً بينما نجد أن الميزان المائي بحوض نهر النيل يشير إلى الاستقرار النسبي بالنسبة لمعظم دول الحوض بسبب كثرة الأمطار والمياه الجوفية فيها من ناحية، وكذلك بسبب محدودية استخداماتها المائية حتى الآن من ناحية أخرى، باستثناء مصر التي تعاني من الجفاف والطفرة الديموغرافية وازدياد استخدامات المياه في المجالات المختلفة، لذلك فإن الصراع حول مياه النيل محدود للغاية، وحتى إن وجد فلا يعبر في واقع الأمر عن مواقف مائية متعارضة بين مختلف الأطراف، بقدر ماهي استخدام لورقة المياه لتصفية حسابات سياسية تنشأ بين الأنظمة المتغيرة من آونة لأخرى، كما يحدث عادة بين كل من مصر والسودان من جهة وبين كل منهما واثيوبيا من جهة أخرى، كانعكاس للصراعات الدولية التي تسود المنطقة من حين لآخر، رغم أن بعض دول حوض النيل في غنى عن تحريك أوراق الضغط والمساومة لما يربط بينها من علاقات تاريخية وطيدة وقديمة قائمة على أسس الجوار والدين وعمق الحضارة.

علیٰ خلاف العلاقات بين دول حوض النيل التي يسودها الثبات والاستقرار النسبي من الناحية المعلنة علیٰ الأقل فإن الدول المشتركة في حوض دجلة والفرات يسود علاقاتها التوتر الذي يعود بالدرجة الأولیٰ للأسباب الآتية :

١ـ تضطلع كل دولة من دول الحوض الثلاث (تركيا وسوريا والعراق) بمشروعات تنمية ضخمة وطموحة، مما استدعیٰ بناء العديد من السدود في كل منها للاستخدامات المختلفة .

٢ـ عدم وجود اتفاقيات دولية شاملة ومنظمة لاستخدامات مياه الفرات بين الدول الثلاثة .

٣ـ ارتباط تركيا ـ بوصفها طرفاً إسلامياً غير عربي ـ بكل من سوريا والعراق يتضاءل كثيراً أمام ارتباطها السياسي والاستراتيجي بحلف الناتو .

إن جوهر مشكلة المياه بين تركيا وسوريا والعراق ـ كما أوضحنا ـ يكمن في الخطط المائية المتباينة، ففي حين أن مياه نهر الفرات مثلاً لاتكفي إلا لري نحو ٥ر٢ مليون هكتار متوسط سنوي، نجد أن البلدان الثلاث قد خططت خلال فترة الثمانينات لري نحو مليون هكتار، منها ٤٤٦ر١ مليون هكتار في تركيا، و٧٣٦ر. مليون هكتار في سوريا و٩٥٤ر١ مليون هكتار في العراق، مما يعني أن احتياجات الأراضي المخطط ريها في البلدان الثلاثة تفوق متوسط إيرادات النهر السنوية بحوالي مرتين[٩٠]، الأمر الذي أحدث تنازعًا في المصالح لايمكن إزالته إلا بتنازل الأطراف المعنية عن جزء من مشروعاتها المائية المرتبطة بنهر الفرات ونهر دجلة، استنادًا إلیٰ العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار ـ حسب القانون الدولي ـ عند اقتسام استخدامات

المياه الدولية، وعلىٰ رأسها الاحتياجات الاجتماعية لكل بلد ومدىٰ توفر مصادر مائية بديلة فيه. وبالنظر إلىٰ مشروعات الدول الثلاث يتضح أن الطموحات الإقليمية وطموحات التنمية المرتبطة بنهر الفرات قد أحدثت توترات بين سوريا والعراق من جهة، وبين كل منهما وتركيا من جهة أخرىٰ.

علىٰ الرغم من النفي التركي الرسمي المتكرر لإمكانية توظيف مياه الفرات لأغراض سياسية في العلاقات مع كل من سوريا والعراق؛ فإن الواقع المعاش يشير إلىٰ عكس ذلك تمامًا، وليس أدل علىٰ ذلك من مواصلة تركيا لتنفيذ مراحل مشروع (الغاب) دون التوصل إلىٰ اتفاقية ثلاثية لتقسيم مياه الفرات وتنظيم استقلالها، فضلاً عن التوترات في العلاقات بين الدول الثلاث وربط قضايا الحدود السياسية وقضية الاقليات الكردية في الدول الثلاث. كذلك يعد إعلان سليمان ديميريل في ٢٥/ ٧/ ١٩٩٢م: «لاحق لسوريا والعراق في المطالبة بمياه نهري دجلة والفرات وأن مياههما ملك لتركيا تفعل بها ماتريد»[٩١]، خير دليل علىٰ استخدام تركيا للمياه ورقة سياسية، خاصة وأن تركيا قد تعمدت مراراً أن تدخل إسرائيل طرفاً في مسألة استخدامات المياه التركية.

إن تركيا باعتبارها دولة منبع تستخدم دائمًا ورقة المياه في أي لعبة سياسية مع جيرانها العرب، وترهن التعاون في مجال المياه بحدوث تقارب في وجهات النظر بشأن المسائل السياسية والأمنية الأخرىٰ[٩٢]. كما أن تركيا قد سعت إلىٰ استخدام المياه سلعة تجارية يمكن مقايضتها بسلع إستراتيجية أخرىٰ أو بيعها بثمن مجزٍ لها، كما هو المقصود من مشروع خط

أنابيب السلام الذي ترغب تركيا في إقامته بتمويل عربي وتقبض ثمن المياه التي تقدمها كسلعة تجارية(٩٣).

إن القرار التركي بحجب المياه عن سوريا والعراق في يونيو عام ١٩٩٠م يعد من أبرز الدلالات على استخدام تركيا للمياه ورقة ضغط سياسية إذ إن رجال السياسة والقانونيين العرب يجمعون أن كمية المياه السطحية والجوفية المتوافرة لتركيا بإمكانها أن تحقق لها اكتفاءً ذاتيًا في المستقبل المنظور دون الحاجة للسدود الضخمة(٩٤).

بالنسبة للصراع المائي بحوض نهر الأردن وأنهار بلاد الشام فيعد البعد المائي أحد أبعاد الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ إن المياه قد وضعت في الاعتبار عند صياغة أهداف الدولة اليهودية وغاياتها المنشودة (أرضك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل)، وذلك بما تمثله المياه من دعامة قوية وأساسية ترتكز عليها أهداف الصهيونية العالمية في ضرورة التوسع الزراعي والاستيطاني لجلب المزيد من المهاجرين. وعلى غير ماهو الحال بالنسبة لمنطقتي الصراع المائي سالفتي الذكر، فإن الصراع المائي في هذه المنطقة لاينطوي على كيفية اقتسام كميات المياه المتاحة وكيفية استخدامها، بقدر ماهو تجسيد للنظرية الصهيونية الحديثة التي تقوم على أساس السيطرة على مصادر المياه في المنطقة، كتطبيق للدراسات الجيوبولتيكية القديمة للحركة الصهيونية العالمية منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، التي تنظر إلى المياه بوصفه عاملاً أساساً لدعم الوطن القومي اليهودي، أو الدولة اليهودية بعد إقامتها في فلسطين، مما يعني أن نظرة إسرائيل إلى أنهار الأردن والليطاني والحصباني ومياه الضفة الغربية نظرة طمع،

ولاتقتصر هذه المطامع على الأراضي العربية المحيطة بإسرائيل فحسب، بل تتعداها لتشمل كل الأراضي العربية ومنابع الأنهار التي تعتمد عليها تلك الأراضي، مما يعني أن الاعتبارات المائية قد احتلت مركز الصدارة في الفكر الصهيوني، وأن تحقيق أهداف تهجير ملايين اليهود إلى فلسطين لن يتم إلا بالتوسع في السيطرة على أراضيها وبالهيمنة التامة على مصادرها لتأمين كميات كافية من المياه لديها.

إن الربط بين الواقع المائي في إسرائيل وحاجتها المتزايدة للماء في ضوء تدفق المهاجرين اليهود، يؤدي بنا إلى استخلاص عدد من النتائج أهمها: أنه على الرغم من أن إسرائيل ظلت تشكو دائمًا من نقص في موارد المياه لديها إلا أن احتياجاتها الأساسية قد تزايدت بصورة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة بسبب التزايد المطرد في النمو السكاني، وكذلك بسبب تضاؤل كميات المياه الواردة من المصادر الموجودة بالفعل وتزايد نسبة ملوحتها، بالإضافة إلى تناقص كميات المياه الجوفية بسبب قلة الأمطار(٩٥).

لكل ماتقدم من أسباب فإن المراقب لايستبعد إقدام إسرائيل على القيام بأعمال عدوانية جديدة ترمي إلى الاستيلاء على المزيد من المياه العربية مع الاحتفاظ بما بحوزتها من مياه عربية. وحسب رؤية بعض المختصين فإن إسرائيل لن تحتاج إلى استخدام القوة العسكرية إلا في حالة إقدامها على الاستيلاء على مياه نهر اليرموك، وحتى في هذه الحالة فإن احتمال إيجاد مقاومة عربية فعالة لإسرائيل غير واردة في ظل موازين القوى غير المتكافئة بشأن الأسلحة التقليدية أو غير التقليدية بين الجانبين، فضلاً عن ضعف

التنسيق العربي وغياب التحالف العسكري بين الدول العربية في الوقت الراهن، مما قد يشجع إسرائيل على اختلاق الذرائع للعدوان المسلح على أراضي دول عربية مجاورة من أجل وضع يدها على موارد المياه العربية أو مصادرة الحقوق المائية العربية، مستفيدة في ذلك من النجاح الذي أحرزته القوات الجوية المتحالفة في حرب الخليج الثانية وتمكنها من تحقيق الردع التقليدي، خصوصًا وأن إسرائيل قادرة على الحصول على الدعم اللوجستي والتكنولوجيا الخاصة لهذه العمليات من الولايات المتحدة الأمريكية. مع تمتعها بقدرات جوية متفوقة، بالاضافة إلى أن الأطراف التي ستوجه ضدها الضربات لا تحظى بالقدر الكافي من التنسيق فيما بينها (لبنان، الأردن، سوريا)، في حين أن إسرائيل تتمتع بإمكانات في الأسلحة فوق التقليدية وأسلحة الدمار الشامل(٩٦).

أما تداعيات أزمة المياه الأخرى فتتمثل في الجهود الإسرائيلية لاحتواء دول تنبع منها مصادر المياه العربية كأثيوبيا وإرتريا ودول البحيرات الاستوائية بالنسبة لحوض نهر النيل، وتركيا بالنسبة لحوض دجلة والفرات، وترمي إسرائيل من هذا الاحتواء إلى استخدام المنابع ورقة ضغط للحصول على مزيد من مواردها المائية، وفي ذات الوقت محاصرة الدول العربية المستفيدة من هذه المنابع بالعمل على تقليل كميات المياه الوارده إليها من دول المنابع، أي إن إسرائيل تعمل على زيادة مجالها الحيوي المائي في الوقت الذي تضعف فيه الدول العربية بتقليص مجالها الحيوي المائي، مما يهدد أمنها المائي وأمنها الغذائي، فضلاً عن إدخالها في صراعات فيما بينها من أجل الحصول على قسمة عادلة لموارد المياه المتاحة

لديها كما أوضحنا في هذه الدراسة.

ختامًا يمكن القول بأن مسألة المياه التي تتسم بالصبغة السياسية في الشرق الأوسط ذات الأبعاد الجيوبولتيكية الواضحة تتراوح سماتها على أساس الوضع المائي الراهن في مقابل الحاجات الراهنة والمستقبلية، المعتمدة على مخططات التنمية المائية والزراعية في المناطق العربية الثلاث التي شملتها هذه الدراسة، ويمكن تصنيف هذه المناطق إلى ثلاث نطاقات: [(٩٧)].

١ـ منطقة الخطر: التي تتصف بندرة المصادر المائية مقارنة مع الاحتياجات الراهنة والمستقبلية، وتشمل الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة مع إسرائيل حيث تتفاعل فيها محاور الصراع التقليدية (الصراع العربي ـ الإسرائيلي) مع محور الصراع حول المياه.

٢ـ منطقة الخطر المحتمل: وهي التي لديها اكتفاء ذاتي من المياه حاليًا، ولكنها قد تواجه خللاً في الميزان المائي في المستقبل، وتدخل في إطارها حوض دجلة والفرات بجانب بلدان الجزيرة العربية والخليج.

٣ـ منطقة التوتر: وهي التي لم تصل بعد إلى مرحلة الخطر المحتمل ولكنها تتعرض من حين لآخر لبعض التوترات ويدخل في نطاقها كل من أثيوبيا والسودان ومصر.

إن المعيار الذي اتبع لتصنيف هذه المناطق يرتكز على حجم المخاطر التي تهدد الأمن المائي فيها، وهي مخاطر تتفاوت بين الاحتمال الراجح والاحتمال الضعيف من منطقة لأخرى. فبينما نجد أن المخاطر متزايدة واحتمالاتها راجحة بحوض نهر الأردن وروافده والجنوب اللبناني، نجد

أن المخاطر أقل درجة والاحتمالات أقل رجاحة بمنطقة حوض نهري دجلة والفرات. أما في المنطقة الثالثة (منطقة حوض نهر النيل) فإن الاحتمال الأرجح أن يسود التفاهم والتنسيق بين دول الحوض، على الرغم مما يتردد بشأن تزايد النشاط الإسرائيلي عند أعالي النيل[٩٨].

* * *

الهوامش

١ ـ محمد جمال مظلوم «المياه والصراع في الشرق الأوسط»، **الباحث العربي**، العدد الثاني والعشرون، يناير ـ مارس ١٩٩٠م، ص ٩.

٢ ـ عبدالله مرسي العقالي، **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، مركز الحضارة العربية، الجيزة، ١٩٩٦م، ص ٥٠.

٣ ـ محمد سعيد الموعد، **حرب المياه في الشرق الأوسط**، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٠م.

٤ ـ مجدي شندي، **المياه الصراع القادم في الشرق الأوسط**، القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٢م، ص ٠٨

٥ ـ عاطف علبي، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والسكانية والجيوبولتيكا**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٩م، ص ص ٣١١ـ٣١٦.

٦ ـ محمد عبدالمجيد عامر، **الجغرافيا السياسية والدولية**، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، ص ٦٩.

٧ ـ محمد مرسي الحريري، **دراسات في الجغرافيا السياسية**، الإسكندرية: دار المعرفة، ١٩٩٣م، ص ٢١٤.

٨ ـ محمد عبدالهادي راضي، «نقص المياه والآثار المترتبة عليه»، بحث مقدم **للندوة الدولية لحوض النيل**، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مارس ١٩٨٧م، ص ٤.

٩ ـ لجنة الموارد المائية في الوطن العربي «موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية»، دراسة قدمت إلى مجلس الجامعة

العربية في دورته الـ ٢٩ ، القاهرة، ابريل ١٩٩٣م .

١٠ - تقرير لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب المصري ، **أزمة المياه في المنطقة العربية** ، القاهرة، يوليو ١٩٩١م، ص ٢ .

١١ - لجنة الموارد المائية في الوطن العربي ، مرجع سابق، ص ٥٨ .

١٢ - محمد عبدالهادي راضي ، مرجع سابق، ص ٤ - ٥ .

١٣ - فتحي علي حسين، **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط** ، القاهرة: مكتبة مدبولي ، ١٩٨٧م، ص ١٢ .

١٤ - رشدي سعيد ، «مستقبل الاستفاده من مياه النيل» في : رشدي سعيد وآخرين، **أزمة مياه النيل** ، مركز البحوث العربية ، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨م، ص ٢٠ .

١٥ - عبدالرحمن إسماعيل الصالحي «حوض نهر النيل: دراسة قانونية» بحث مقدم **للندوة الدولية لحوض النيل** ، القاهرة، مارس ١٩٨٧م، ص ١٤ .

١٦ - عمر محمد علي محمد «العلاقة بين اتفاقية ١٩٢٩م واتفاقية ١٩٥٩م لمياه النيل» بحث مقدم **للندوة الدولية لحوض النيل** ، القاهرة، مارس ١٩٨٧م، ص ٩ .

١٧ - ياسر علي هاشم «الابعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه» **مجلة السياسة الدولية** ، العدد ١٠٤ ، إبريل ١٩٩١م، ص ١٥٣ .

١٨ - لمزيد من التفاصيل حول النزاعات مع دول حوض النيل انظر: فتحي علي حسين، **المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط** ، القاهرة: مكتبة مدبولي ، ١٩٨٧م، ص ٧٣ - ١٠١ .

١٩ ـ محمد عبدالهادي راضي، مرجع سابق، ص ٤ ـ ٥ .

٢٠ ـ علي إبراهيم عبده، أضواء على المنافسة الدولية في أعالي النيل، **سلسلة كتب سياسية**، العدد ٣٣٣، مطابع الدار القومية، ١٩٦٣م، ص ٣٢ ـ ٤٢ .

٢١ ـ احمد الرشيدي «مياه النيل في سياسة مصر الخارجية» بحث مقدم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م، ص ١٠ .

٢٢ ـ يوسف فضل، **الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية**، بيروت، ١٩٨٤م، ص ٣١ .

٢٣ ـ جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، الجزء ٢، عالم الكتب، ١٩٨٤م، ص ٩٢٦ .

٢٤ ـ عبدالهادي مرسي العقال، **المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية**، مركز الحضارة العربية، ١٩٩٦م، ص ١٤٣ ـ ١٤٥ .

٢٥ ـ محمد سمير أحمد، **معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط: أزمة مستقبلية حول أهمية المياه كعامل سلم أو حرب في السنوات القادمة**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩١م، ص ص ٢٦ ـ ٢٩ .

٢٦ ـ علاء الحديدي «السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل» **السياسة الدولية**، (العدد ١٠٤، إبريل ١٩٩١م).

٢٧ ـ عبدالله العقالي، مرجع سابق، ص ١٥٥ .

٢٨ ـ رشاد إبراهيم محجوب «نهر النيل ومصالح مصر الاستراتيجية» **الجمهورية**، ٢ ـ ٧ ـ ١٩٩١م .

٢٩ ـ جمال حمدان، مرجع سابق، ص ٩٢٧.

٣٠ ـ يوسف فضل حسن «الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية» في كتاب **العرب وإفريقيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة، ١٩٨٤م، ص ٣١.

٣١ ـ أحمد أبو الحسن زرد «العلاقات المصرية الاثيوبية» **السياسة الدولية**، العدد ٨٢، أكتوبر ١٩٨٥م، ص ١٣٨.

٣٢ ـ حمدي عبدالرحمن «امكانيات تدعيم الأمن المائي العربي» بحث مقدم إلى **المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ١٩٩١م، ص ٦.

٣٣ ـ المرجع السابق، ص ٧.

٣٤ ـ مجدي شندي، مرجع سابق، ص ٢٠.

٣٥ ـ فتحي علي حسين، مرجع سابق، ص ١٨.

٣٦ ـ عبدالاله بلقزيز، **الأمن القومي العربي**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م، ص ١١ ـ ١٤.

٣٧ ـ نبيل إبراهيم أحمد «الإنفاق العسكري وأثره على التنمية» **الباحث العربي**، عدد ٢٧، سبتمبر ١٩٩١م، ص ٣٤.

٣٨ ـ المرجع السابق.

٣٩ ـ عبدالاله بلقزيز «البعد الاقتصادي، السياسي العسكري في الأمن المائي العربي» **الوحدة**، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١م، ص ٨.

٤٠ ـ مصطفى العبدان «الأمن الغذائي في الوطن العربي» **شئون عربية**، ٦٦، يونيو ١٩٩١م، ص ٣٦.

٤١ ـ صندوق النقد الدولي، دائرة الأبحاث والاحصاء، **نشرة التجارة الخارجية العربية**، عدد ديسمبر ١٩٨٦م.

٤٢ ـ فوزي حليم رزق «أهمية التنسيق بين الاقطار لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي العربي» ـ ورقة بحثية قدمت إلى **المؤتمر العربي لتنسيق التجارة وقواعد البيانات**، القاهرة، ١٠ ـ ١٢ يناير ١٩٨٨م، ص ١٥.

٤٣ ـ المختار مطيع «ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي» **الوحدة**، عدد ٧٦، الرباط، ص ١٣.

٤٤ ـ أحمد عباس عبدالبديع «أزمة المياه من النيل إلى الفرات» **السياسة الدولية**، عدد ٤، ابريل ١٩٩١م، القاهرة، ص ١٤٥.

٤٥ ـ أمل حمد على العليان، **الأمن المائي العربي، مطلب اقتصادي أم سياسي**، الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٩٩٦م، ص ٧١ ـ ٧٢.

٤٦ ـ حسن العبدالله، **الأمن المائي العربي**، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٢م، ص ٥٣.

٤٧ ـ شقيق الصفدى، المبادئ والاعراف الدولية في معالجة قضايا المياه المشتركة، **مؤتمر الموارد المائية للدول العربية وأهميتها الاستراتيجية**، عمان ١٩٨٩م، ص ٣١.

٤٨ ـ محمد أحمد، **معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩١م، ص ٣٢.

٤٩ ـ نبيل السمان، **حرب المياه من الفرات إلى النيل**، ١٩٩١م، ص ٦٧.

٥٠ ـ صالح زهر الدين، **مشروع إسرائيل الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه**، بيروت: المركز العربي للابحاث والتوثيق، ١٩٩٦م، ص ١٨٢.

٥١ ـ حسن جرجيس، **تركيا في الاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الشاه**، دمشق: مطبعة الجاحظ، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ص ص ٢٧ـ٢٨.

٥٢ ـ نبيل حيدري «تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥م» نقلاً عن: صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص ١٨٣.

٥٣ ـ حسن جرجيس، مرجع سابق، ص ٣٣.

٥٤ ـ جهاد صالح، **الطورانية التركية بين الاصولية والفاشية**، بيروت ١٩٨٧م، ص ٧٧.

٥٥ ـ صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص ١٨٩.

٥٦ ـ نديم البتكين، **تركيا بوابة استراتيجية للامبريالية العالمية**، الحقيقة برس، طبعة أولى، ١٩٨٧م، ص ١٦٤.

٥٧ ـ **مجلة الوسط**، العدد ٥٤، بتاريخ ٨ـ٢ـ١٩٩٣م، ص ٧.

٥٨ ـ صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص ص ٢٠٤ـ٢٠٥.

٥٩ ـ محمد العباسي، «تركيا تنافس سوريا بسلاح المياه» مجلة **العالم اللندنية**، العدد ٣١٠، يناير ١٩٩٠م، ص ١٠.

٦٠ ـ عبدالوهاب عامر «أزمة المياه في الشرق الأوسط» المؤتمر القومي للمياه، جمعية مهندسي الري، القاهرة، فبراير ١٩٩٢م، ص ١٢ ـ ١٣.

٦١ ـ حمدي عبدالرحمن، **امكانيات تدعيم الأمن المائي العربي**، مرجع سابق، ص ٤. في: فتحي عباس حسين، **المياه وأوراق اللعبة السياسية**، مرجع سابق، ص ٢٠.

٦٢ ـ حمدي عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٥.

٦٣ ـ Tomas Nalf "Water: An Emerping Lssue in the Middle East", **The Annals of the American Academy & Political Science,** November 1995, P. 6.

٦٤ ـ تم الاتفاق بين سوريا والأردن عام ١٩٨٧م على بناء سد الوحدة عند موقع المقارن.

٦٥ ـ جمال مظلوم «إسرائيل واطماعها المائية في المنطقة العربية» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٩، يونيو ـ يوليو ١٩٩١م، ص ٥٨.

٦٦ ـ حمدي عبدالرحمن، مرجع سابق، ص ٢.

٦٧ ـ اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا الأسكو، مرجع سابق، ص ١٥.

٦٨ ـ منير أشلق، **المياه واستخداماتها في فلسطين**، وقائع اجتماع خبراء مخصص بشأن الأمن المائي، في منطقة الاسكو، دمشق ١٣ ـ ١٦ نوفمبر ١٩٨٩م، في: فتحي علي حسين، ص ٢٥.

٦٩ ـ تشير التقارير إلى أن ٤٠٪ من موارد إسرائيل المائية تأتي من الضفة الغربية، ولهذا اشتمل بيان الليكود الانتخابي الى أن «الماء هو حياتنا، ولهذا لانستطيع أن نضع هذه الثروة في أيدي اناس لدينا شك كبير في نواياهم تجاهنا».

٧٠ ـ بلغت نسبة استهلاك القطاع الزراعي الإسرائيلي من المياه ٧٢٪ من جملة الاستهلاكات الأخرى.

٧١ ـ اجتمعت اللجنة الفنية للجامعة العربية في عام ١٩٦٠م ووضعت مشروعا للاستفادة من نهر الأردن وروافده لمصلحة سوريا والأردن ولبنان، كما انعقدت بالاسكندرية قمة عربية في عام ١٩٦٤م أقرت خطة استثمار نهر الأردن.

٧٢ـ في الواقع كانت إسرائيل تستغل مياه الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧م إذ كانت الضفة تؤمن لها ثلث احتياجاتها المائية عن طريق شبكة من الآبار الجوفية عبر طبقة المياه الجوفية تحت الضفة. كما استطاعت أن تحول نهر العوجا بالضفة إلى داخل حدودها قبل عام ١٩٦٧م.

٧٣ـ الاستفادة من مياه الليطاني بواسطة إسرائيل تعود إلى خططها المائية منذ عام ١٩٤٤م ضمن الخطة المسماه «مشروع لودرميلك» الخاصة بزراعة صحراء النقب.

٧٤ـ محمد أحمد، مرجع سابق، ص ١١٥.

٧٥ـ عبدالله العقالي، مرجع سابق، ص ٦٦.

٧٦ـ «الأمن المائي هل يتفوق على الأمن العسكري، **القبس**، العدد ٦٣٧٧، الكويت، ٨ـ٢ـ١٩٩٠م.

٧٧ـ عادل محمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٩م.

٧٨ـ المرجع السابق، ص ١٤١.

٧٩ـ رفعت احمد، **الصراع المائي بين العرب وإسرائيل**، القاهرة: دار الهدى، ١٩٩٣م، ص ١٣.

٨٠ـ سفر العدد ١٢ ـ ١ ـ ٢٤ من التوراة.

٨١ـ عادل محمود رياض، مرجع سابق، ص ٢١.

٨٢ـ عادل رياض، مرجع سابق، ص ٢١.

٨٣ـ صالح زهر الدين، مرجع سابق، ص ١٤٦.

٨٤ـ عبدالله مرسي العقالي، مرجع سابق، ص ٦٣.

٨٥ ـ عبدالله مرسي العقالي، مرجع السابق، ص ٦٣ .

٨٦ ـ معين احمد محمود «الوضع المائي في الكيان الصهيوني والحلول المطروحة» **صحيفة الاتحاد الاماراتية**، ١٦ ـ١ ـ١٩٩١م .

٨٧ ـ اليشع كالي، **المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلية**، ترجمة رنده حيدر، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١م، ص ص ١٦٠ ـ ١٦٢ .

٨٨ ـ عمران ابوصبيح «المياه والصراع في الشرق الأوسط» **مجلة صامد**، العدد ٨٩، دار الكرمل، عمان، الارن، سبتمبر ١٩٩٢م، ص ٤٢ .

٨٩ ـ حسن بكر «البعد الفلسطيني في حروب لمياه العربية الإسرائيلية» **مجلة صامد**، الاقتصادي، العدد ٨٨، يونيو ١٩٩٢م، ص ٢٦ .

٩٠ ـ لجنة الموارد المائية في الوطن العربي، موارد المياه في الوطن العربي: الجوانب السياسية والقانونية والفنية، مرجع سابق، ص ٤١ .

٩١ ـ **الاهرام**، ٢٩ ـ٧ ـ١٩٩٢م .

٩٢ ـ فتحي علي حسين، مرجع سابق، ص ١٢٨ .

٩٣ ـ محمود رياض «مطلوب موقف عربي من مهزلة مؤتمر المياه في اسطنبول» **جريدة الحياة اللندنية**، ١٠ ـ١٠ ـ١٩٩١م .

٩٤ ـ محمد علي المداح «أزمة مياه نهر الفرات وقضية المياه في الشرق الأوسط» **السياسة الدولية**، العدد ١٠٠، ابريل ١٩٩٠م، ص ١٧٩ .

٩٥ ـ جورج المصري «حرب المياه في الصراع العربي ـ الصهيوني» **الوحدة**، العدد ٧٦، يناير ١٩٩١م، ص ٦١ .

٩٦ ـ مراد إبراهيم الدسوقي، مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط، **الاهرام** ٧-٦-١٩٩١م.

٩٧ ـ هيثم الكيلاني، **الدور العسكري المحتمل في مسألة المياه الاقليمية العربية**، القاهرة: جامعة الدول العربية، الادارة العامة للشئون العسكرية، إبريل ١٩٩٢م، ص ٣٥.

٩٨ ـ المرجع السابق، ص ص ٣٧-٣٨.

* * *

المؤلف

* الدكتور حسن عبدالله المنقوري

* حاصل على درجة البكالوريوس بكلية الاداب (قسم الجغرافيا) جامعة الخرطوم (١٩٧١م).

* حاصل على درجة الماجستير والدكتوراه بقسم العلوم الجغرافية بجامعة برلين الحرة بألمانيا الاتحادية (١٩٨٢م).

* عمل مديراً لقسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بمصلحة التنمية الريفية بإقليم كسلا بشرق السودان (١٩٧٠ - ١٩٧٢م).

* عمل أستاذاً مساعداً بقسم الجغرافيا جامعة الخرطوم (١٩٧٢ - ١٩٧٣).

* عمل رئيساً لفريق العمل المختص بدراسة آثار الجفاف والتصحر بشرق دارفور بالسودان بتمويل من الأمم المتحدة وبالتنسيق مع قسم الدراسات البيئية جامعة الخرطوم (١٩٨٣ - ١٩٨٦م).

* ممثل السودان في المؤتمر العالمي لاقتصاديات تدهور واعادة تعمير المناطق الجافة المنعقد في كامبيرا باستراليا في مارس ١٩٨٦م.

* ممثل السودان في المؤتمر الإقليمي للدول الافريقية المنعقد في نيروبي بكينيا في يناير ١٩٨٧م.

* عمل أستاذاً مشاركاً بقسم الجغرافيا السياسية والدراسات السعودية بمعهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية السعودية (١٩٨٦ - ١٩٩٩م).

* له العديد من الأبحاث العلمية المنشورة والمحكمة حول قضايا المياه والحدود السياسية والأبعاد الجيوبولتيكية لمشكلات إقليمية ودولية بجانب العديد من المقالات والتقارير.

❖ صدر ضمن هذه السلسلة الدراسات التالية:

١- التخصيص: أهدافه وأسسه وفوائده

عبدالله إبراهيم القويز

٢- الإسلام السياسي في روسيا

ميثم الجنابي

٣- التخصيص رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق «الاقتصاد السعودي نموذجاً»

عبدالعزيز إسماعيل داغستاني

❖ يصدر ضمن هذه السلسلة قريباً:

١- الصراع على منطقة بحر قزوين

٢- الصراع الأهلي في الصومال

٣- الإسلام السياسي في تركيا

٤- الصراع الاجتماعي في إندونيسيا

❖❖ تطلب هذه الدراسات من:

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
إدارة البحوث والدراسات
ص. ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١)
ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)
بريد إلكتروني: e-Mail: rkfcris @ kff.com



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

ردمك: ٢-٤٥-٧٢٦-٩٩٦٠